الفصل الخامس

تطبيقات التأمين التكافلي على السيارات في شركة الإخلاص للتكافل بماليزيا

تعتبر ماليزيا من كبرى الدول المساهمة في صناعة المالية الإسلامية، من خلال إنشاء المصارف الإسلامية وشركات التأمين الإسلامي، وقد أرست أسس صناعة التكافل بقواعد قانونية صلبة احتواها قانون التكافل الماليزي لسنة 1984م، ومن بعده قانون الخدمات المالية الإسلامية 2013، هذا بالإضافة إلى الدعم غير المحدود من الحكومة الماليزية والبنك المركزي الماليزي؛ وهو ما ساعد على تعزيز الصناعة المحلية ومكنها من دخول السوق العالمي، [270] وتعد شركة الإخلاص للتكافل من الشركات الرائدة في مجال صناعة التكافل [271]، وتقدم منتجات متعددة تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية، والتي من ضمنها التكافل الشامل للسيارات، وتكافل المسؤولية اتجاه الطرف الثالث، وتدير أموال الصندوق بموجب علاقة تعاقدية مركبة، ومن خلال هذه التطبيقات يمكن استجلاء الحكم الشرعي لها، لبيان مدى توافقها مع مقاصد الشريعة الإسلامية، ويشتمل هذا الفصل على المباحث التالية:

المبحث الأول: الاطار القانوني المنظم لعمل شركات التأمين والتكافل في السوق الماليزي.

المبحث الثاني: طبيعة عقد التأمين التكافلي على السيارات ومنتجاته المطبقة بالشركة.

المبحث الثالث: الحكم الشرعي للتأمين التكافلي على السيارات بشركة الإخلاص للتكافل.

270- n . a . 20 January 2016 . "Takaful Industry to see more merger and acquistion " . *Website (MIFC)* : http://www.mifc.com/index.php?ch=ch_contents_banking_takaful2&pg=pg_takaful_takaful&ac=1741

271- عبدالله، شهرينا بنت. 2012. *استثمار أموال التكافل في شركة الإخلاص للتكافل الماليزية (2008- 2010م) دراسة تحليلية فقهية*. (رسالة ماجستير). مرجع سابق. ص 23.

المبحث الأول: الاطار القانوني المنظم لعمل شركات التأمين والتكافل في السوق الماليزي.

ويتضمن هذا المبحث دراسة النظام القانوني المنظم لعمل مؤسسات التأمين، والتكافل في ماليزيا، وذلك من خلال تحديد الفترة الزمنية التي نشأة فيها مؤسسات التأمين والتكافل، ومعرفة القوانين المنظمة لها في السوق الماليزي، إضافة إلى التعريف بشركة الإخلاص للتكافل بماليزيا، وبيان التأسيس القانوني لها، وقد قسَّم الباحث هذا المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: التنظيم القانوني لعمل شركات التأمين في ماليزيا.

المطلب الثاني: التنظيم القانوني لعمل شركات التكافل في ماليزيا.

المطلب الثالث: التأسيس القانوني لشركة الإخلاص للتكافل بماليزيا.

المطلب الأول: التنظيم القانوني لعمل شركات التأمين في ماليزيا:

التنظيم القانوني لعمل شركات التأمين في ماليزيا كان بداية عام 1963م، ويُعد قانون التأمين الصادر سنة 1963م – المعدل بالقانون 1996م – أول قانون للتأمين في ماليزيا، فقانون التأمين الحالي بماليزيا مأخوذ في الأساس من القانون الإنجليزي الصادر عام 1909م.[272]

كما صدر في سنة 1965م قانون الشركات الذي بموجبه تم تنظيم عمل شركات التأمين في السوق الماليزي والتي بلغ عددها 33 شركة تأمين، وظلت شركات التأمين التجاري مسيطرة على سوق التأمين الماليزي إلى أن ظهرت فتاوى وآراء في بعض الأقاليم الماليزية؛ تحث على ضرورة إيجاد البديل وفقاً

272- Aris, Yon Bahiah Wan . n d . "Takaful – an option to conventional Insurance a Malaysia Model" Faculty of Business Management . Universiti Teknologi MARA . p. 4 .

للنهج الإسلامي، وقد صدر عن لجنة الفتوى الوطنية الماليزية عام 1972م فتوى بمخالفة التأمين التقليدي لقواعد الشريعة الإسلامية، مما أصبح المجال مفتوحاً أمام الحكومة الماليزية لتبني نظام إسلامي ينظم المعاملات المالية بما فيها صناعة التكافل. [273]

المطلب الثاني: التنظيم القانوني لعمل شركات التكافل في ماليزيا:

قامت الحكومة الماليزية بوضع اللّبنة الأولى للصناعة المالية الإسلامية عام 1982م، عندما عملت على تشكيل لجنة من العلماء والمختصين لدراسة الموضوع والاستفادة من تجارب الدول الأخرى في هذا المجال، ونتيجة للجهود المتواصلة تم في السنة التالية إنشاء أول مصرف إسلامي والمعروف بـ (بنك إسلام ماليزيا) كداعم لشركات التأمين التكافلي في ماليزيا، حيث تم إنشاء أول شركة تأمين إسلامي سنة 1984م تحت مسمى "شركة التكافل الماليزية المحدودة"(Syarikat Takaful Malaysia Berhad). [274]

وقد عملت الحكومة الماليزية على إرساء نظام التأمين الإسلامي؛ وأخذت من مصطلح التكافل مسمى له، وأصدرت لتنظيمه نصوص تشريعية احتواها قانون التكافل الماليزي (Takaful Act 1984) وكان لهذا القانون دور مهم في النهوض بصناعة "التكافل" في ماليزيا حيث دعا إلى ضرورة توافق منتجات التكافل مع مبادئ الشريعة الإسلامية، فجاءت نصوصه عامة تفسر وتوضح آلية تطبيق النظام الجديد للتأمـــين داخل ماليزيا. [275] كما إن للبنك المركزي الماليزي والمشهور (ببنك نيجارا)

273- Thanasegaran, H. 2016. "Good Faith in Insurance and Takaful Contracts in Malaysia". Springer, Singapore. P. 150.

274- Lock, Lee Hock. 1997. "Beginnings of Islamic Insurance". *Insurance Industry in Malaysia*. Published by Penerbit Fajar Bakti Sdn. Bhd, First published . p. 193 .

275- Hj Hashim, Marina. 1996. "Insurance Act 1996 & Takaful Act 1984": A comparative Paradigm, Master of Comparative Laws. Kullyyah of Laws. IIUM . P 99 . Mahmood, Nik Ramlah . 1992. "Takaful : the Islamic system of mutual insurance" . *Insurance Law in Malaysia*. (Kuala Lumpur : Butterworths) p. 244-247 .

(Bank Negara Malaysia) دور هام في مراقبة وتنظيم صناعة التأمين والتكافل منذ عام 1988م، وقد بذل البنك المركزي الماليزي "بنك نيجارا" جهود كبيرة في تكوين مجموعة الآسيان للتكافل عام 1995م، كما انبثق عنه المجلس الاستشاري الشرعي سنة 1997م؛ والذي له دور في إبداء الرأي الشرعي إلى جانب دور المحكمة العليا المختصة بالمعاملات المالية الإسلامية ضمن القسم التجاري للمحكمة العليا بالعاصمة كوالالمبور.[276]

ولقد شهدت الفترة من (2001م إلى 2010م) ازدياد وثيرة التنمية والمنافسة بين شركات التكافل في ماليزيا، حيث وضعت الحكومة الماليزية خلال عام 2001م الخطة الأساسية للصناعة المالية – وهي خطة استراتيجية مدتها عشر سنوات – والتي كان لها دور رئيسي في تقدّم صناعة التأمين التكافلي بالسوق الماليزي، وقد استلهمت المؤسسات المالية الماليزية وعلى رأسها شركات التكافل هذه الرؤية من الرؤية الشاملة للحكومة الماليزية بزعامة رئيس الوزراء الماليزي تون محاضير محمد، والتي أطلق عليها اسم: "رؤية 2020م" (Vision 2020)[277] وقد كان لهذه الخطط دور في الاهتمام بالموارد البشرية، فإلى جانب تأسيس الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا سنة 1984م كرافد من الروافد التي تغدي العالم الإسلامي ومؤسساته المالية على الوجه الخصوص، قام البنك المركزي الماليزي بإنشاء الجامعة العالمية لتعليم المالية الإسلامية (INCIEF) سنة 2005م، وكذلك الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية (ISRA) وذلك عام 2008م؛ وهي بمثابة مركز أبحاث لتطوير صناعة المالية الإسلامية.[278]

276- n . a . 2006. "Concept and Operation of General Takaful Business in Malaysia". *Central Bank of Malaysia*. P 8 .

277- أنظر: *الرابط على شبكة الإنترنت:* < http://www.wawasan2020.com/vision/index.html > . تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2016/2/5م.

278- محمد أكرم لال الدين وسعيد بوهراوة. 2011. "تجربة التأمين التعاوني الماليزية". *المؤتمر الثالث للتأمين التعاوني – الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل رابطة العالم الإسلامي*، خلال الفترة من 7- 2011/12/8م. ص 312.

ولزيادة دعم وتنظيم صناعة المالية الإسلامية بشكل عام صدر مؤخراً قانون الخدمات المالية الإسلامية عام 2013م (ISLAMIC FINANCIAL SERVICES ACT 2013) فإلى جانب شركات التكافل نظم القانون عمل المؤسسات المالية الأخرى لينسجم عملها مع التطبيق الشرعي، [279] كما كان لإنشاء جمعية التكافل الماليزية (Association Malaysian Takaful) – تظم عدد كبير من شركات التكافل الماليزية – سنة 2003م دور في الدفع بصناعة التكافل الماليزية للأمام؛ بتركيزها على العلامات التجارية والتوعية والاتصال، والاستفادة من التكنولوجيا وفرص الاتصال بين شركات التكافل صاحبة العضوية، [280] إضافة إلى دور مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) سنة 2002م في إصدار المعايير والمبادئ الإرشادية لضوابط التأمين التكافلي، وقد صدر عنه أربعة وعشرون معياراً ومبدئاً إرشادياً، منها المعيار رقم (8) بشأن حوكمة عمليات التكافل والمعيار رقم (11) بشأن متطلبات الملاءة للتكافل، والمعيار رقم (14) بشأن إدارة مخاطر التكافل، فجميع المعايير والإرشادات تمثل مرجعاً لممارسة شركات التكافل مهامها على أحسن وجه. [281]

وقد جاء في التفسيرات فقرة 2 (1) من قانون الخدمات المالية الإسلامية 2013 تحديد لمعنى التكافل: (التكافل يعني ترتيب مبني على المساعدة المتبادلة التي يتفق مشتركو التكافل من خلالها على المساهمة في صندوق مشترك يؤدي منافع مالية مدفوعة لمشتركي التكافل أو لمستفيديهم عند وقوع

279- أنظر: قانون الخدمات المالية الإسلامية 2013 ISLAMIC FINANCIAL SERVICES ACT 2013 (ACT 759) .

280- أنظر: *موقع جمعية التكافل الماليزية على شبكة الإنترنت*: < http://www.malaysiantakaful.com.my >. تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2016/2/15م.

281- وهو عبارة عن هيئة دولية مقرها كوالالمبور تأسست عام 2002م، وبدأت عملها في 10 مارس 2003م، ويعمل المجلس على وضع المعايير الخاصة بعمل الهيئات الرقابية والإشرافية، والتي تضم بصفة عامة قطاعات الصيرفة، وأسواق رأس المال والتكافل، وقد بلغ عدد أعضاء المجلس في شهر ديسمبر 2015م (189) عضواً يعملون في 47 دولة. أنظر: *موقع مجلس الخدمات المالية الإسلامية على شبكة الإنترنت*: < http://www.ifsb.org/ar_index.php >. تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2016/2/18م.

حالات يتم الاتفاق عليها مسبقاً). [282] هذا وتشير التقديرات وفقاً لتقرير التكافل العالمي لسنة 2014م – أعدته شركة "إرنست و يونغ" (Ernst & Young) [283] – إلى مواصلة نمو قطاع التكافل العالمي ليصل إلى (14%) بين عامي 2013 – 2016م، ومن المتوقع أن تتجاوز صناعة التكافل العالمية 42 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2020م معتبراً أن السعودية، وماليزيا أضخم سوقين للتكافل على مستوى العالم؛ حيث تمتلك السعودية أكبر نسبة من مساهمات التكافل العالمي تصل إلى (48%)، بينما ماليزيا واندونيسيا تصل النسبة إلى (30%)، فماليزيا تهيمن بمفردها على أكبر حصة من مساهمات التكافل بسوق الآسيان تصل إلى 71% وهي تقارب ثلثي حصة سوق التكافل بمنطقة الآسيان. [284]

المطلب الثالث: التأسيس القانوني لشركة الإخلاص للتكافل بماليزيا:

تأسست شركة الإخلاص للتكافل باعتبارها رابع شركة تعمل بسوق التكافل الماليزي في سبتمبر 2002م، وتعد مملوكة بالكامل للشركة الوطنية الماليزية لإعادة التأمين (Malaysian National Reinsurance Berhad) – (MNRB)، والتي ساهمت بشكل كبير في إنشاء شركة الإخلاص للتكافل،

282- أنظر: قانون الخدمات المالية الإسلامية بماليزيا 2013 (ISLAMIC FINANCIAL SERVICES ACT) (ACT 759) 2013) . الفقرة 2 (1) التفسيرات، ونصها الأصلي:
"takaful" means an arrangement based on mutual assistance under which takaful participants agree to contribute to a common fund providing for mutual financial benefits payable to the takaful participants or their beneficiaries on the occurrence of pre-agreed events".

283- وهي شركة عالمية رائدة في مجال المحاسبة والاستشارات الضريبية والعمليات التجارية والخدمات الاستشارية، تأسست سنة 1989م ومقرها الرسمي لندن، ويبلغ عدد موظفيها حول العالم 175 ألفاً، وتصدر تقريرها عن التكافل سنوياً. أنظر: *موقع الشركة على شبكة الانترنت*: <http://www.ey.com>. تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2016/2/22م.

284- أنظر: "The World Takaful Report 2014 "Global Takaful Insights 2014". ص 3. وكذلك أنظر: "Takaful: Growing from Strength to Strength" *المركز الماليزي الدولي للمالية الإسلامية (MIFC) على شبكة الإنترنت*: <http://www.mifc.com/index.php?ch=ch_contents_banking_takaful2>. تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2016/2/22م .

وهي تعمل إلى جانب عدد من شركات التكافل بماليزيا، والتي وصل عددها عام 2016م إلى إحدى عشرة شركة من شركات التكافل، وأربع شركات لإعادة التكافل تمارس عملها بالسوق الماليزي. [285]

بعد مرور ثلاث سنوات من مباشرة نشاطها في مجال التأمين التكافلي نمت شركة الإخلاص للتكافل وتطورت تطوراً سريعاً؛ وأصبح لديها أكثر من (350.000) ثلاثمائة وخمسون ألف مشارك يمثلون أشخاصاً ومؤسسات وشركات مختلفة، وقد زاد رأس مالها المدفوع ليصل إلى مائة مليون رنغيت ماليزي. [286]

وبحلول عام 2010م تضاعف رأس مالها المدفوع من الأصل المصرح به ليصل إلى (RM 195.000.000) مائة وخمسة وتسعين مليون رنغيت ماليزي، كما ازداد عدد العملاء مع الشركة من أفراد ومؤسسات ليصل إلى أكثر من مليوني مشارك، بين أفراد وشركات والذين يضعون ثقتهم بالشركة لما تمتاز به من أفضلية في تقديم خدمات للجمهور في السوق الماليزي. [287]

وقد عزز تمسك الشركة بالقيم الشرعية إلى جانب تطبيق التكنولوجيا المتقدمة في تقديم خدماتها من اكتسابها سمعة طيبة على المستويين المحلي والدولي، وما يؤيد ذلك حصولها على الاعتراف الدولي، من خلال فوزها بجائزة أفضل مشغل للتكافل بالتزامن مع حفل توزيع جوائز (GIFA)، والذي عقد في المنامة بدولة البحرين عام 2015م، [288] هذا وتقدم شركة الإخلاص للتكافل خدماتها ضمن نوعين رئيسيين

285- محمد رضوان بن رسلان. مساعد رئيس قسم الشريعة في شركة الإخلاص للتكافل. 18مايو2016. مقر شركة الإخلاص للتكافل بالعاصمة كوالالمبور. *تأسيس شركة الإخلاص للتكافل*. (مقابلة شخصية).

286- العابدين، محمد فائز. 2009. *عقد الوكالة في الفقه الإسلامي وعلاقته بشركات التأمين في ماليزيا*. (رسالة ماجستير). الجامعة الإسلامية العالمية- ماليزيا. كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية. ص 70.

287- أنظر: *رابط شركة الإخلاص للتكافل على شبكة الإنترنت*: < http://www.takaful-ikhlas.com.my/corporate-info/about-us> . تم الاطلاع عليه بتاريخ : 2016/4/5م .

288- أنظر: *رابط الشركة على شبكة الإنترنت*: <http://www.takaful-ikhlas.com.my> . تم الاطلاع عليه بتاريخ : 2016/4/5م .

هما: التكافل العام والتكافل العائلي.

التكافل العام: هو نوع من أنواع التكافل القائم على الضمان المشترك بين مجموعة المشتركين فهو بالدرجة الأولى يتعلق بحماية ممتلكات الأفراد والهيئات الاعتبارية من مؤسسات وشركات عند حدوث أي خطر يهددها، وهذا النوع من التكافل قصير الأجل (Short – term)، يمتد إلى سنة أو سنتين، ويندرج تحته العديد من برامج التكافل، كبرنامج التكافل من الحريق، وبرنامج التكافل من الحوادث الشخصية، وبرنامج التكافل على المركبات وغيرها الكثير، ليشمل المؤسسات والممتلكات التابعة للدولة. [289]

التكافل العائلي: هو نوع من التكافل يركز على العائلة وأفرادها بالدرجة الأولى؛ لتوفير سبل الحياة الكريمة لهم في شكل ادخار الأموال واستثمارها بطريقة تتفق ومبادئ الشريعة الإسلامية وهو تكافل طويل الأجل (Long– term) يمتد إلى عمر خمس وخمسون سنة، وله أنواع كثيرة أبرزها: برنامج التكافل لنفقات الموت والعجز، وبرنامج التكافل العائلي للادخار، وبرنامج التكافل العائلي للتعليم، وينقسم برنامج التكافل العائلي "الأسري" بشركة الإخلاص للتكافل إلى قسمين: (برنامج التكافل الأسري للأفراد وبرنامج التكافل الأسري الجماعي) والذي يمتاز فيه النوع الثاني بأنه طويل الأجل. [290]

وتمتاز شركة الإخلاص للتكافل بعرض نماذج متنوعة من خدمات التكافل وفقاً للنوعين السابقين، وهي تعمل على تطوير وابتكار منتجات تتماشى مع حاجة الشعب الماليزي وتقدم هذه الخدمات من خلال مقرها الرئيسي بكوالالمبور والفروع التابعة له والبالغ عددها إثنا عشر فرعاً موزعة على مختلف ولايات ماليزيا ،هذا بالإضافة إلى عدد الوكلاء الذي وصل إلى (3000) ثلاثة آلاف وكيل بالنسبة

289- Ibrahim, Ahmad Mohamed . 1998 . " The Philosophy of Islamic Insurance – Syariah Concepts and Principles" . Jurnal Undang – Undang, IKIM Law Journal . ISSN 1511 – 0281. Vol . 2 . No (1) . January – June . p . 16.

290- عبدالله، شهرينا بنت. 2012. *استثمار أموال التكافل في شركة الإخلاص للتكافل الماليزية (2008- 2010م) دراسة تحليلية فقهية*. (رسالة ماجستير). مرجع سابق. ص 34.

لخدمات التكافل العائلي ،وعدد يقارب (1000) ألف وكيل بالنسبة للتكافل العام ،زيادة على عدد الموظفين البالغ (500) خمسمائة موظف يتبعون الشركة وفروعها بماليزيا. [291]

هذا ولا نغفل دور لجنة الشريعة (Shariah Committee) بشركة الإخلاص للتكافل ،والتي تتكون من رئيس و ستة أعضاء لهم دراية وخبرة بالعلوم الشرعية والقانونية والمعاملات الإسلامية ،ولهذه اللجنة دور بارز في تقديم النصائح والإرشادات لجميع المتعاملين مع الشركة والعاملين بها ،كما تقوم اللجنة الشرعية بمراقبة ومتابعة جميع الأعمال والمنتجات التي تقدمها الشركة ،إضافة إلى الإشراف على عمليات الاستثمار؛ وتحديد القنوات التي تتعامل معها الشركة لاستثمار أموالها. [292]

وتعمل الشركة حالياً وفقاً لقانون الخدمات المالية الإسلامية 2013، وتعليمات البنك المركزي الماليزي ولا يغفل دور الشركة في تقديم يد العون للطبقات الفقيرة بالمجتمع الماليزي بالرجوع إلى مراكز الزكاة بولايات الدولة، [293] وبذلك استطاعت شركة الإخلاص للتكافل تقديم خدماتها لتشمل كافة طبقات الشعب الماليزي؛ ولا زالت تسير بخطى ثابتة نحو تحقيق النجاح من خلال منتجاتها التي تنافس كبرى الشركات العاملة بالسوق الماليزي، حيث تهدف الشركة إلى تحقيق مساهمات إجمالية للتكافل تزيد عن المليار رنغيت بحلول عام 2017م، من خلال طرحها لمنتجات جديدة تلبي حاجة الشعب الماليزي. [294]

291- محمد رضوان بن رسلان. مساعد رئيس قسم الشريعة في شركة الإخلاص للتكافل. 18مايو2016. مقر شركة الإخلاص للتكافل بالعاصمة كوالالمبور. *فروع الشركة والكادر الوظيفي*. (مقابلة شخصية).

292- n . a . 6 May 2016 . "Shariah Committee" . *Website (Takaful Ikhlas Company)*: <http://www.mnrb.com.my/about-us/shariah-committee >.

293- محمد رضوان بن رسلان. مساعد رئيس قسم الشريعة في شركة الإخلاص للتكافل. 18مايو2016. مقر شركة الإخلاص للتكافل بالعاصمة كوالالمبور. *الدور الخيري للشركة بالتعاون مع مراكز الزكاة بماليزيا* . (مقابلة شخصية).

294- أنظر: *رابط شركة الإخلاص للتكافل على شبكة الإنترنت*: <http://www.takaful-ikhlas.com.my >. تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2016/5/7م .

المبحث الثاني: طبيعة عقد التأمين التكافلي على السيارات ومنتجاته المطبقة بشركة الإخلاص للتكافل.

يتضمن هذا المبحث دراسة عقد التأمين التكافلي المطبق بشركة الإخلاص للتكافل، وذلك بتحديد العلاقة التعاقدية بين المشتركين من ناحية، وبينهم وبين الشركة من ناحية أخرى، إضافة إلى بيان الطريقة التشغيلية المتبعة في إدارة أموال الصندوق التكافلي بالشركة، وكذلك دراسة أنواع المنتجات التأمينية المتمثلة في وثائق تكافل السيارات المقدَّمة من شركة الإخلاص للتكافل بماليزيا، وذلك وفقاً للمطالب التالية:

المطلب الأول: تحديد عقد التأمين التكافلي على السيارات بشركة الإخلاص للتكافل.

المطلب الثاني: الطريقة التشغيلية لنظام التأمين التكافلي على السيارات بشركة الإخلاص للتكافل.

المطلب الثالث: منتجات التأمين التكافلي على السيارات المطبقة بشركة الإخلاص للتكافل.

المطلب الأول: تحديد عقد التأمين التكافلي على السيارات بشركة الإخلاص للتكافل:

بموجب قانون النقل البري الصادر سنة 1987م بدولة ماليزيا؛ أصبح التأمين من المسؤولية المدنية اتجاه الطرف الثالث أمراً إجبارياً، وبموجب هذا القانون يُلزم مالك المركبة بالتأمين على مركبته، وله الخيار في اللجوء إلى شركات التأمين التجاري أو التكافلي.[295]

295- محمد علي جنة. باحث في الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية (ISRA). 23مايو2016. مقر الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية. *التأمين على السيارات وفقاً لقانون النقل البري بماليزيا* . (مقابلة شخصية).

ونظراً لِقِدَم صناعة التكافل بالسوق الماليزي، وانتشار عدد من شركات التكافل؛ أصبح اللجوء لها أمراً محبذاً على الرغم من حدّة المنافسة مع شركات التأمين التجاري. [296]

ودعماً لصناعة المالية الإسلامية صدر مؤخراً بماليزيا قانون الخدمات المالية الإسلامية 2013 والذي نسخ قانون التكافل لسنة 1984، وقد جاء القانون الجديد أكثر شمولاً وتفسيراً للمؤسسات المالية بما فيها شركات التكافل، هذا من جانب، وفيما يتعلق بعقد تكافل السيارات المطبق بشركة الإخلاص؛ فيتحدد بحسب العلاقة القائمة بين المشتركين من جهة، وبينهم وبين الشركة من جهة أخرى.

أولاً: العلاقة التعاقدية للمشتركين فيما بينهم:

لقد تبنت شركة الإخلاص للتكافل "عقد التبرع" كعقد أساسي بناءً عليه تستلم مساهمات المشتركين وتضعها بالصندوق التعاوني، [297] حيث يخصص جزء منها لتغطية المركبات في حالة تضررها نتيجة الحوادث أو الطوارئ، فتعوض الشركة المشترك في حالة موته أو إصابته أو تضرر طرف ثالث في الحادث وهو ما يندرج ضمن التغطية الشاملة للمركبات هذا من جهة ومن جهة أخرى تقوم الشركة بتعويض المشترك أو السائق المرخص له بالقيادة عما تكبده من مبالغ مالية ومصاريف للطرف الثالث المتضرر في جسمه أو مركبته، وهو ما يندرج ضمن التغطية اتجاه الطرف الثالث. [298]

296- لايزال الحجم الإجمالي لصناعة التكافل في ماليزيا صغيراً، مقارنة بالتأمين التقليدي، حيث تشير الإحصائيات نهاية عام 2015م إلى أن موجودات صناديق التكافل في ماليزيا تشكل نسبة 9.4 % فقط من إجمالي موجودات صناعة التأمين في ماليزيا . أنظر: تقرير جمعية التكافل الماليزية (Annual Report 2015). ص 20، *بموقع الجمعية على شبكة الانترنت*: <http://www.malaysiantakaful.com.my/Library/Annual-Report/List.aspx>. تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2016/5/23م .

297- محمد رضوان بن رسلان. مساعد رئيس قسم الشريعة في شركة الإخلاص للتكافل. 18مايو2016. مقر شركة الإخلاص للتكافل بالعاصمة كوالالمبور. *أساس العلاقة التعاقدية بين المشتركين والصندوق التكافلي* . (مقابلة شخصية).

298- عبدالله، شهرينا بنت. 2012. *استثمار أموال التكافل في شركة الإخلاص للتكافل الماليزية (2008- 2010م) دراسة تحليلية فقهية*. (رسالة ماجستير). مرجع سابق. ص 27.

فالعلاقة بين المشتركين تقوم في الأساس على المساعدة المتبادلة بين حملة الوثائق في الصندوق التعاوني فكل مشترك يتبرع بقيمة مالية محددة (الاشتراك) في مقابل حصوله على منافع مالية من الصندوق وذلك وفقاً لما جاء في الفقرة الثانية "التفسيرات" من قانون الخدمات المالية الإسلامية 2013، وبالرجوع إلى نص العقد – تكافل السيارات بنوعيه – نجد أن الشركة استندت على عقد التبرع كأساس لتخصيص جزء من مساهمات المشتركين في صندوق المخاطر، وهذا نص الإقرار: " أنا / نحن نوافق أيضاً على تخصيص جزء من مساهماتنا في صندوق المخاطر على أساس التبرع (الهبة) ويمكن استخدامها لمساعدة المشاركين الآخرين وقت المحن". [299]

ووفقاً لما سبق يعتبر المشترك متبرع ومتبرع له في نفس الوقت على أساس الالتزام بالتبرع في الصندوق التعاوني؛ وهو ما جاء في الفقرة 4 (ج) من معيار التأمين الإسلامي رقم 26 الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، [300] ولكن بالنظر في التطبيق العملي للتأمين التكافلي لا نجد هناك التزام من المشترك لسداد الأقساط (الاشتراكات) الشهرية المقبلة، فله حرية الانسحاب من الوثيقة متى شاء، وتلتزم الشركة بترجيع له جزء من مساهمته، ولذا من الأقرب وصفه "بالمشاركة التعاونية" بدلاً من التزام التبرع للخروج من الإشكالات التي أثيرت حول مسألة الرجوع في الهبة. [301]

299- أنظر الملحق رقم (4، 5). ص 215، 226.

300- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. 2010. *كتاب المعايير الشرعية ،المعيار رقم (26) التأمين الإسلامي*. نص المعيار: العلاقات التعاقدية في التأمين الإسلامي. ص 364 .

301- برهان الدين لقمان. عضو الهيئة الشرعية العليا بالبنك المركزي الماليزي، وباحث في الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية (ISRA). 23مايو2016م. مقر الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية بالعاصمة الماليزية كوالالمبور. *نموذج الالتزام بالتبرع والإشكالات الناجمة عن تطبيقه*. (مقابلة شخصية).

ثانياً: العلاقة التعاقدية بين المشتركين والشركة:

تقوم العلاقة بين المشتركين و شركة الإخلاص للتكافل على أساس "عقد الوكالة"، فالشركة بحسب ما نصت عليه الوثيقة تدير الصندوق التكافلي باعتبارها وكيلة عن مجموع المشتركين فتقدم خدمات تكافل السيارات مقابل استقطاعها نسبة من صافي الاشتراك كأجرة للوكالة كما أن للشركة دور في استثمار اشتراكات التكافل المتبقية بصندوق المخاطر على أساس عقد الوكالة بالاستثمار، ودون تقاضيها أي أجر مقابل ذلك.[302]

وقد ورد نص الوثيقة:[303] " أنا / نحن نوافق على أن توضع مساهمة أو مساهمات التكافل في حساب استثمار التكافل العام للخطر (GRIA)، وتدار من قبل الشركة على أساس عقد الوكالة وفقاً لأحكام الشريعة. في المقابل أنا / نحن نوافق على السماح للشركة باقتطاع نسبة 25 % من المساهمة كرسم وكالة أنا / نحن نوافق أيضاً على تخصيص جزء من مساهماتنا في صندوق المخاطر (Risk fund) على أساس التبرع (الهبة) ويمكن استخدامها لمساعدة المشاركين الآخرين في وقت المحن، ويجب أن تستثمر الشركة الرصيد المتبقي في صندوق المخاطر. أي ربح ناجم عن هذا الاستثمار إن وجد يجب أن يخصص لصندوق المخاطر. أوافق على السماح للشركة بخصم رسوم إدارة الفائض بنسبة 50 % من أي فائض قابل للتوزيع تولد من صندوق المخاطر. ومع ذلك فإن للشركة وفقاً لتقديرها وعند الاقتضاء خصم أقل من 50 % من الفائض الإجمالي القابل للتوزيع. أنا / نحن نفهم أيضاً بأن صافي الفائض الناشئ من صندوق المخاطر إن وجد، يجب أن يدار من قبل الشركة بطريقة تجعل من تخصيصه وتوزيعه وفقاً لمبدأ

302- وان جميزان وان درامن. رئيس قسم الشريعة في شركة الإخلاص للتكافل. 2 أغسطس2016م. مقر شركة الإخلاص للتكافل بالعاصمة كوالالمبور. *أساس العلاقة التعاقدية بين المشتركين وشركة الإخلاص للتكافل* . (مقابلة شخصية).

303- أنظر الملحق رقم (4، 5). ص 215، 226.

الشريعة والتي من شأنها أن تعود بالنفع على المشتركين ".

المطلب الثاني: الطريقة التشغيلية لنظام التأمين التكافلي على السيارات بشركة الإخلاص للتكافل:

تعمل شركة الإخلاص للتكافل على تقديم نوعين من منتجات التأمين التكافلي على السيارات وهما: "التكافل الشامل للسيارات – وتكافل المسؤولية اتجاه الطرف الثالث" وتتلخص الطريقة التشغيلية للتأمين التكافلي على السيارات بالشركة وفقاً للنوعين المشار إليهما في الآتي:

أ- تقوم الشركة باستلام مساهمات المشتركين التي تدفع سنوياً على أساس التبرع، وتعمل على إيداعها في حساب المشتركين (حساب استثمار التكافل العام للخطر) بالصندوق التكافلي.

ب- توزع الشركة مساهمات المشتركين الموجودة بحسابهم على الصندوق التكافلي والذي يتألف في الأساس من صندوقين فرعيين، وهما:

1- صندوق المصروفات: يتم ايداع جزء من مساهمات المشتركين ضمن هذا الصندوق وتشمل النفقات أجرة الوكالة – يتقاضى الفرع نسبة 25 % من صافي الاشتراك كأجرة وكالة – وكذلك المصروفات المرتبطة بتجهيز المطالبات، وتقديم الخدمات، ورسوم المعاملات وغيرها.[304]

2- صندوق المخاطر: ويودع به الجزء الأكبر من مساهمات المشتركين لمواجهة الأخطار الناجمة عن اصطدام و هلاك أو احتراق السيارة ونحوه، وتقوم الشركة بإدارة الصندوق نيابة عن المشتركين وتقديم

304- عمر شريف الدين. مساعد رئيس قسم اكتتاب تكافل السيارات بشركة الإخلاص للتكافل. 13يونيو2016. مقر شركة الإخلاص للتكافل بالعاصمة الماليزية كوالالمبور. *وثائق التأمين التكافلي على السيارات بشركة الإخلاص للتكافل، والطريقة التشغيلية لأموال الصندوق التكافلي*. (مقابلة شخصية).

التغطية المالية المقررة في الوثيقة، ومن خلال هذا الصندوق يتشكل الفائض التأميني بعد سداد التعويضات والمطالبات المستحقة.

ج- تقوم الشركة باستثمار الرصيد المتبقي بصندوق المخاطر بموجب التفويض الممنوح لها من قِبل المشتركين بما يتفق والضوابط الشرعية استناداً على عقد الوكالة بالاستثمار، دون تقاضي أي أجر مقابل ذلك، ويخصص الربح الناجم في حال وجوده لصندوق المخاطر.[305]

د- عند وقوع الخطر المؤمن منه تقوم الشركة بتغطيته من موجودات صندوق المخاطر، وفي نهاية السنة المالية بعد خصم باقي النفقات يتشكل الفائض التأميني، ويتم توزيعه على النحو التالي:[306]

1- يجوز أن تستقطع الشركة نسبة لا تزيد عن 50 % من الفائض التأميني مقابل مصروفات تشغيلية لصندوق المخاطر على أساس عقد الوكالة – لما قامت به من إدارة رشيدة لصندوق المخاطر – وذلك كمكافأة لها على الجهد المبذول؛ وليكون حافزاً لها على استخدام أفضل الأساليب لذلك.

2- تحدد الشركة جزء من الفائض لإيداعه بصندوق المخاطر، لتحقيق ملاءة مالية تساهم في دعمه لمجابهة الأخطار المتوقعة الحصول.

3- تودع الشركة الفوائض الصافية في حساب المشتركين، وتوزع عليهم على أساس الهبة فهي في الحقيقة جزء من مساهماتهم المتبقية في صندوق المخاطر، وتعد ملكيتها خالصة لهم.

وخلال سنة 2016م صدر قرار من الشركة بمنع تقسيم الفائض التأميني وتوزيعه على

305- وان جميزان وان درامن. رئيس قسم الشريعة في شركة الإخلاص للتكافل. 2أغسطس2016م. مقر شركة الإخلاص للتكافل بالعاصمة كوالالمبور. *إدارة الفائض التأمين واستثمار أموال الصندوق التكافلي بشركة الإخلاص للتكافل*. (مقابلة شخصية).

306- وان جميزان وان درامن. رئيس قسم الشريعة في شركة الإخلاص للتكافل. 2أغسطس2016م. مقر شركة الإخلاص للتكافل بالعاصمة كوالالمبور. *طريقة التصرف بالفائض التأميني وفقاً للوائح الشركة*. (مقابلة شخصية).

المشتركين – بناءً على تقدير الخبير الاكتواري – وذلك لتقوية صندوق المخاطر، هذا وتجدر الإشارة إلى أن الشركة "ملزمة" بإعطاء قرض في حالة عدم كفاية موجودات صندوق المخاطر، لسد العجز الحاصل بالصندوق – وفقاً لما جاء في قانون الخدمات المالية الإسلامية 2013 – وقد ألزم القانون مشغل التكافل بتوفير قرض أو غيره من أشكال الدعم المالي لصندوق التكافل، وذلك من صندوق المساهمين (ملاّك الشركة) بمبلغ مالي وفقاً للشروط والأحكام التي يحددها البنك المركزي، [307] فالشركة تضمن العجز من أموالها الخاصة (صندوق المساهمين) على الرغم من أنها في الحقيقة لا يجب أن تُلزم بذلك، فالعجز الواقع يدخل ضمن مسئولية المشتركين باعتبارهم الملاك الحقيقيين للصندوق التكافلي، وتطبيقاً لمبدأ الفصل بين الصندوقين (صندوق المشتركين – صندوق المساهمين) فإن الشركة لا تضمن إلا عند التعدي أو التقصير الحاصل من قِبلها، [308] وتقوم الشركة باسترجاع هذا القرض على فترات متعاقبة من الفوائض المتحققة في صندوق المشتركين.

307- راجع في ذلك: البند 95 من قانون الخدمات المالية الإسلامية 2013. ص 105.

308- التعدي: ويعني مجاوزة الحد الذي سمح به الشرع، أو الذي اتفق عليه طرفا العقد، أو دل عليه العرف عن قصد أم لا. أما التقصير: فهو ترك ما أمر به الشرع، أو ما اتفق عليه طرفا العقد، أو دل عليه العرف عن قصد أو بدون قصد. مقال للدكتور عبد البارئ مشعل، أنظر: *موقع شركة رقابة للاستشارات المالية الإسلامية على شبكة الإنترنت*: < http://www.raqaba.co.uk/?q=node%2F1664 >. تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2016/6/15م.

الرسم البياني التالي يوضح الطريقة التشغيلية لنظام التكافل الشامل، وتكافل المسؤولية اتجاه الطرف الثالث بشركة الإخلاص للتكافل بماليزيا:

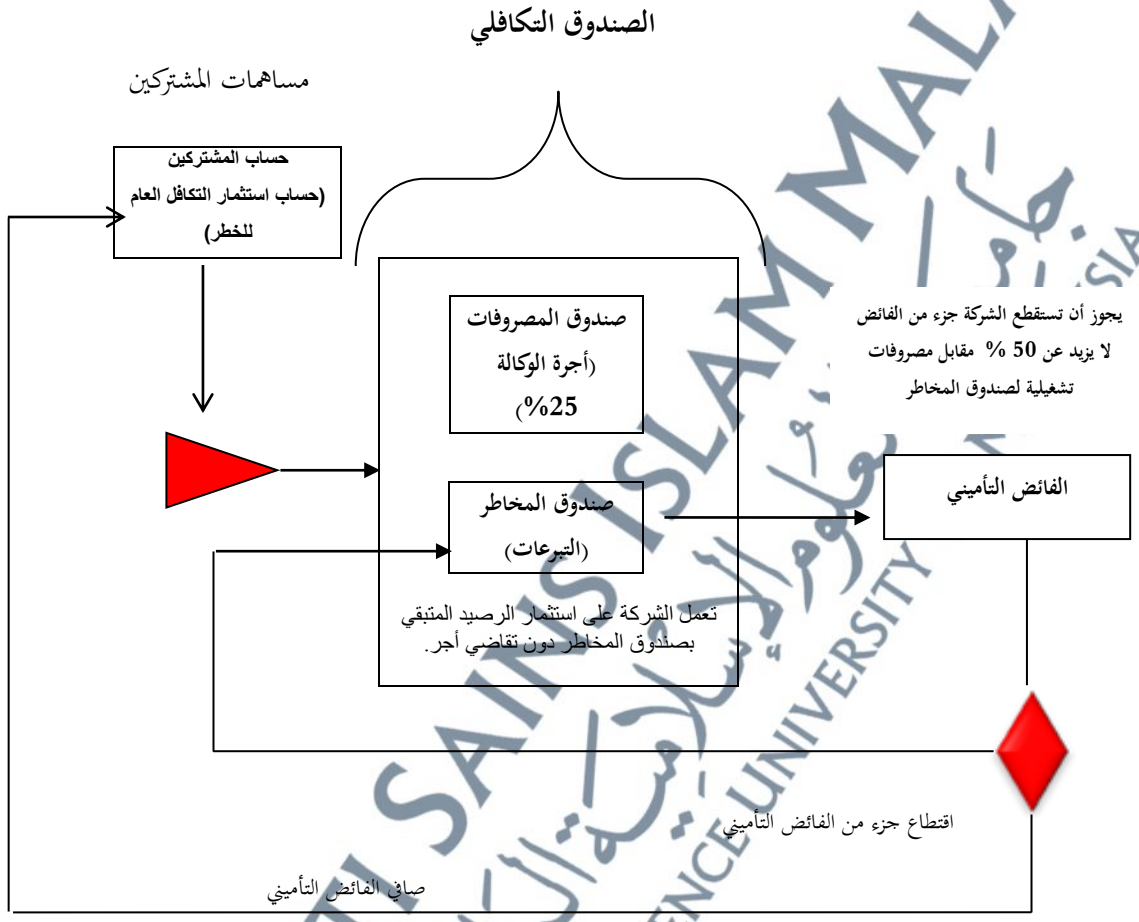

الرسم البياني 1، 5: الطريقة التشغيلية لنظام تكافل السيارات بشركة الإخلاص للتكافل بماليزيا.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY

المطلب الثالث: منتجات التأمين التكافلي على السيارات المطبقة بشركة الإخلاص للتكافل:

يندرج التكافل على السيارات المطبق بشركة الإخلاص للتكافل ضمن قسم التكافل العام "General Takaful " وتعمل الشركة على تقديم نوعين من منتجات تكافل السيارات، وهما: (التكافل الشامل للسيارات – تكافل المسؤولية اتجاه الطرف الثالث)، [309] وفقاً للتفصيل التالي:

النوع الأول: التكافل الشامل للسيارات:

بموجب بنود الوثيقة يدخل منتج التكافل الشامل للسيارات ضمن القسمين الأول، والثاني، والتي يتم فيهما تغطية هلاك أو تلف سيارة المشترك كما ورد بالقسم الأول من الوثيقة.

هذا بالإضافة إلى تغطية الأضرار التي تصيب الغير وفقاً لقواعد المسؤولية المدنية، بما فيها الأضرار الجسمية والمادية الناجمة عن سيارة المشترك، والتي وردت بالقسم الثاني من الوثيقة.

النوع الثاني: تكافل المسؤولية اتجاه الطرف الثالث:

بموجب بنود الوثيقة يدخل تكافل المسؤولية المدنية ضمن القسم الثاني من الوثيقة، لتغطية الأضرار التي تصيب الطرف الثالث "الغير" بسبب سيارة المشترك، بمعنى أن الطرف المتضرر يقدم مطالبته للشركة وفي الغالب من خلال القضاء لتعويضه عما أصابه من ضرر استناداً على وثيقة التكافل، فالشركة تلتزم بدفع كافة المبالغ التي يلتزم المشترك بدفعها قانوناً بما فيها التكاليف القانونية.

بالاستناد على وثيقة التكافل تعمل الشركة على تغطية حالات الإصابة أو الوفاة والأضرار التي تصيب الأطراف الأخرى في الممتلكات والأضرار العرضية، وكل ما يصيب السيارة من ضرر ناجم عن

309- عمر شريف الدين. مساعد رئيس قسم اكتتاب تكافل السيارات بشركة الإخلاص للتكافل. 13يونيو2016. مقر شركة الإخلاص للتكافل بالعاصمة كوالالمبور. *منتجات تكافل السيارات بشركة الإخلاص للتكافل*. (مقابلة شخصية). وكذلك: عبدالله، شهرينا بنت. 2012. *استثمار أموال التكافل في شركة الإخلاص للتكافل الماليزية (2008- 2010م) دراسة تحليلية فقهية*. (رسالة ماجستير). مرجع سابق. ص 27.

الحريق والسرقة وغيرها وفقاً لما تضمنته الوثيقة المبرمة مع المشترك. [310]

وقد تضمنت وثيقة تكافل السيارات بالشركة قسمين للتكافل:

القسم الأول: هلاك أو تلف السيارة:

1- بموجب هذا القسم تعمل الشركة على تغطية سيارة المشترك في الحالات التالية: [311]

أ- حالة الاصطدام العرضي أو الانقلاب.

ب- حالة التصادم أو الانقلاب الناجمة عن عطل ميكانيكي.

ج- حالة التصادم أو الانقلاب الناجمة عن البلى.

د- في حالة كان الضرر ناجم عن الأجسام الساقطة بسبب غير الفيضانات، والأعاصير أو العواصف، والانفجار البركاني والزلازل والانهيارات الأرضية أو انجراف التربة وغيرها من الظواهر الطبيعية.

ر- في حالة الحريق أو الانفجار أو البرق.

ز- حالة السطو والاقتحام أو السرقة.

هـ- إذا كان الهلاك أو التلف نتيجة عمل كيدي.

و- إذا حدث الهلاك أو التلف أثناء النقل (بما في ذلك عمليات الشحن والتفريغ) بواسطة الطرق و السكك الحديدية أو الممرات المائية الداخلية.

2- أساس التسوية:

أ- للشركة الخيار في أن تدفع قيمة الهلاك أو التلف نقداً أو إعادة أو استبدال سيارة المشترك.

310- أنظر: *موقع شركة الإخلاص للتكافل على شبكة الإنترنت*:
< http://www.takaful-ikhlas.com.my/our-products/motor >. تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2016/6/3م.
311- أنظر الملحق رقم (5). ص 221.

ب- الحد الأقصى لمبلغ التعويض الذي تلتزم الشركة بدفعه للمشترك يتمثل في القيمة السوقية لمركبة المشترك وقت الخسارة أو مجموع التغطية المقررة بوثيقة التكافل أيهما أقل.

ج- إذا كانت سيارة المشترك عند حدوث الخسارة أو الضرر مغطاه بمبلغ أقل من القيمة السوقية في ذلك الوقت، فإنه يجب على المشترك تحمل جزء من الخسارة؛ شريطة ألاّ ينطبق ذلك إلاّ إذا تجاوزت القيمة السوقية قيمة التغطية بنسبة 10% أو أكثر.

د- تحدد القيمة السوقية للسيارة من قبل مكتب مختص، وهي مساوية لتكلفة شراء سيارة بديلة بنفس طراز وعمر مركبة المشترك وقت الحادث أو الخسارة.

والحد الأقصى للمبلغ الذي تلتزم الشركة بدفعه كثمن اصلاح سيارة المشترك يجب أن يكون بالضرورة لإعادة حالة المركبة إلى ما كانت عليه قبل الحادث. وإذا تم استعمال أجزاء جديدة لإصلاح السيارة سيكون على المشترك مالك السيارة تحمل جزء من هذه الاصلاحات بنسبة تتحدد حسب عمر السيارة.[312]

3- نقل المركبات التالفة:

تقوم الشركة بنقل سيارة المشترك المعطلة ،وسحبها مجاناً إلى مكان التصليح أو نقلها إلى عنوان المشترك المحدد بالجدول، والتي تبلغ تكلفتها في الظروف العادية أكثر من مائتي رنغيت ماليزي؛ شريطة أن تكون السيارة تضررت من الظروف المحددة بهذا القسم.[313]

وقد وردت "استثناءات" على ما جاء بهذا القسم، حيث أن الشركة غير ملزمة بالدفع في الحالات

312- أنظر الملحق رقم (5). ص 221.

313- عبدالله، شهرينا بنت. 2012. *استثمار أموال التكافل في شركة الإخلاص للتكافل الماليزية (2008- 2010م) دراسة تحليلية فقهية*. (رسالة ماجستير). مرجع سابق. ص 28.

التالية:

أ- خسائر تبعية من أي نوع.

ب- خسائر ناجمة عن استعمال سيارة المشترك.

ج- الهلاك والبلى والصدأ والتآكل، والأعطال الميكانيكية أو الكهربائية والأعطال الالكترونية أو أعطال الكمبيوتر، وأي كسور باستثناء كسر الزجاج الأمامي والنوافذ وفتحة السقف بالسيارة.

د- تلف إطارات السيارة إلاّ إذا تلفت مع السيارة في نفس الوقت.

هـ- أي خسارة أو ضرر ناجم عن الغش أو جريمة خيانة الأمانة من أي شخص وفقاً لقانون العقوبات الماليزي.

القسم الثاني: مسؤولية الطرف الثالث:[314]

1- ستقوم الشركة بدفع المبلغ الذي يكون المشترك أو السائق المخول من قِبله مسؤول قانوناً عن دفعه (بما في ذلك تكاليف المدعين والمصروفات) في حالة:

أ- الموت أو الإصابة الجسدية لأي شخص إلا ما ورد به استثناء وفقاً لاستثناءات القسم الثاني.

ب- إلحاق الضرر بالممتلكات نتيجة وقوع حادث ناجم عن استعمال مركبة المشترك بنفسه أو بواسطة السائق المخول من قِبله.

2- حدود مسؤولية الشركة:

- فيما يتعلق بالفقرة 1 (أ) فإن مسؤولية الشركة مطلقة وغير محددة بمبلغ معين بالنسبة للحادث الواحد.

- فيما يتعلق بالفقرة 1 (ب) فإن مسؤولية الشركة محددة بمبلغ ثلاثة ملايين رنغيت بالنسبة للحادث

314- أنظر الملحق رقم (5). ص 222.

الواحد.

3- التغطية للممثلين القانونيين:

في حال وفاة أي شخص مغطى بموجب هذه الوثيقة تقوم الشركة بتعويض ممثله القانوني بموجب مسؤوليتها في هذا القسم، شريطة عدم مخالفة الممثل القانوني لشروط وأحكام الوثيقة.

4- التكاليف القانونية:

ستقوم الشركة بدفع التكاليف القانونية التي تكبدها المشترك إلى حد أقصى ألفي رنقت ماليزي مثل تكاليف الدفاع عن أي تهمة بما في ذلك تهمة التسبب بالوفاة من خلال قيادة السيارة (عدا القتل) إذا كان هناك اتفاق خطي مسبق مع الشركة لضمان ذلك.

وقد وردت "استثناءات" على ما جاء بهذا القسم، حيث أن الشركة غير ملزمة بالدفع في الحالات التالية:

أ- الوفاة أو العجز البدني الذي يصيب أي راكب بأجر أو مكافأة.

ب- الوفاة أو العجز البدني الذي يصيب أي شخص إذا كان الموت أو الإصابة ناشئة عن توظيف هذا الشخص من المشترك أو السائق المعتمد لديه.

ج- الأضرار التي تلحق ممتلكات المشترك أو السائق المخول من قِبله، أو أي فرد من أفراد عائلتهما.

د- المسؤولية اتجاه أي شخص يكون فرد من عائلة المشترك أو السائق المعتمد لديه، والذي يكون راكب بالسيارة، ما لم يكن نقله بسيارة المشترك بسبب عقد عمل مبرم بينهما.

هـ- الدعاوى المرفوعة ضد أي شخص أمام المحاكم في أي بلد خارج حدود المنطقة الجغرافية.[315]

315- تشمل حدود المنطقة الجغرافية بموجب وثيقة تكافل السيارات كل من ماليزيا، وسنغافورة، وبروناي.

و- جميع التكاليف والنفقات القانونية التي لا تسترد في حدود المنطقة الجغرافية.

هذا بالإضافة إلى مجموعة من الاستثناءات العامة، والشروط التي نصت عليها وثيقة تكافل السيارات بنوعيه " الشامل – المسؤولية اتجاه الطرف الثالث" ونوجزها في الجدول التالي:

الجدول 1، 5: الاستثناءات العامة ،والشروط التي نصت عليها وثيقة تكافل السيارات بنوعيه في شركة الإخلاص للتكافل:

الاستثناءات العامة	الشروط العامة
1- الشركة لا تلتزم بالدفع إذا لم يتحصل المشترك أو أي شخص مخول من قِبله على ترخيص لقيادة السيارة. 2- إذا كان المشترك أو السائق المخول من قِبله تحت تأثير الكحول أو المخدرات إلى حد يمكن أن يكون عاجزاً عن التحكم بقيادة السيارة. 3- إذا كان الضرر أو المسؤولية الناجمة عن سيارة المشترك حدث نتيجة استخدامها لأغراض غير مشروعة أو بشكل مخالف للقيود المفروضة على استخدامها، أو إذا كان الضرر أو المسؤولية التي نجم عنها خسارة بسيارة المشترك سببه شخص غير مرخص له بالقيادة، وغير معتمد من المشترك. 4- إذا كان سبب الضرر أو الخسارة أو المسؤولية الغزو والحرب (سواء أعلنت الحرب أم لم تعلن) والعمليات الحربية، والحرب الأهلية، وأعمال الإرهاب، والاضراب والشغب، والاضطرابات المدنية، والتمرد والثورة والعصيان، وأعمال اغتصاب السلطة، أو أي عواقب مباشرة أو غير مباشرة من أي من الأحداث السابقة. 5- إذا كان سبب الخسارة أو الضرر أو المسؤولية الفيضانات، والأعاصير، والعواصف أو البراكين،	– الوثيقة والجدول الملحق بها يجب اعتبارها عقداً واحداً وكل كلمة أو عبارة أعطي لها معنى خاص في جزء من الوثيقة أو الجدول يكون لها ذات المعنى في أي مكان آخر وردت فيه. 1- واجب الافصاح: أ- عقد التكافل والأعمال غير التجارية للمشترك: على المشترك الالتزام بالإجابة عن الأسئلة في نموذج الطلب بكل دقة، فعدم الافصاح عن البيانات والمعلومات بعناية يجعل من طلبه عرضة للرفض ،وكذا الحال عند حدوث تغيير في حالة المشترك فيجب ابلاغ الشركة بها خلال فترة سريان الوثيقة. ب- عقد التكافل والأعمال التجارية للمشترك: يجب على المشترك الكشف عن أي مسألة ذات صلة بعقد التكافل، لما له من أثر على قرار الشركة في قبول المخاطر وتحديد الأسعار وأي مسألة ذات صلة، وينبني على اعطاء معلومات غير صحيحة إلى قيام الشركة بإلغاء عقد التكافل، وعند حدوث تغيير في حالة المشترك فيجب ابلاغ الشركة بها خلال فترة سريان الوثيقة.

والزلازل والانهيارات الأرضية، وانجراف التربة.

6- إذا تم استخدام سيارة المشترك في التحضير لاختبار رياضة السيارات، وغيرها من الاختبارات بما فيها صعود المرتفعات.

7- في حالة حدوث أي حادث أو عطل بسيارة المشترك؛ وتركها دون أخد الاحتياطات اللازمة لمنع المزيد من الخسائر والأضرار.

8- إذا وقعت الخسارة أو الضرر أو المسؤولية خارج حدود المنطقة الجغرافية.

9- إذا ترتبت المسؤولية بموجب اتفاق ،فإن الشركة لا تتحمل أي مسؤولية في حال عدم وجود مثل هذا الاتفاق.

10- في حالة الحادث أو تلف الممتلكات من أي نوع أو مصاريف نشأة بصورة مطلقة أو بشكل تبعي، وأي مسؤولية مهما كانت طبيعتها تسببت بشكل مباشر أو غير مباشر نتيجة التلوث الاشعاعي من أي وقود نووي أو أي نفايات نووية ناتجة عن احتراق وقود نووي.

11- أي حادث أو ضرر أو مسؤولية مباشرة أو غير مباشرة تسببت أو نشأة عن الأسلحة والمواد النووية.

2- الحوادث واجراءات المطالبات:

أ- يجب أن يتم اخطار الشركة كتابةً أو عن طريق الهاتف بتفاصيل وقوع الحادث خلال مدة زمنية محددة كما يلي:

- أن يتم الابلاغ خلال مدة سبعة أيام إذا لم يكن المشترك معاق جسدياً أو نزيل بالمستشفى بعد الحادث.

- أن يتم الابلاغ خلال مدة ثلاثون يوم، أو في أقرب وقت ممكن في حال كون المشترك معاق جسدياً أو نزيل بالمستشفى بعد الحادث.

- وفي حالات أخرى يمكن أن يسمح بمدة أطول مع مراعاة ما يستجد من ظروف محددة من المشترك.

ب- في حال اصطدام سيارة المشترك بسيارة طرف ثالث على المشترك أن يحيل المطالبة بالتعويض عن تكاليف التصليح للشركة، ويكون للشركة أمر تقدير وقوع الخطأ من المشترك من عدمه، بشرط أن تكون التغطية تشمل سيارة الطرف الثالث، وألاّ تكون وسيلة تستعمل لنقل الركاب مقابل أجر أو مكافأة (على سبيل المثال سيارات الأجرة، وسيارات الآجار والحافلات العامة).

ج- يجب الإبلاغ عن جميع الحوادث لمركز الشرطة كما هو مطلوب وفقاً للقانون.

د- جميع الوثائق الرسمية والاستدعاءات يجب أن ترسل للشركة على الفور، وكذلك كل التحقيقات والاجراءات القضائية ترسل دون تأخير، وفي حال السرقة أو أي عمل قد يؤدي إلى مطالبة بموجب هذه الوثيقة على المشترك تقديم تقرير للشرطة دون تأخير ،والتعاون مع الشركة في اثبات إدانة المذنب.

ر- لا يمكن الدخول في تفاوض و قبول أو ورفض للمطالبة دون موافقة خطية مسبقة من الشركة.

ز- للشركة كامل الحرية في التصرف والدفاع أو تسوية أي مطالبة.

هـ- لا يتم اصلاح سيارة المشترك إلاّ بعد الحصول على

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

	موافقة خطية مسبقة من الشركة. و- في حال سيارة المشترك اشتركت في الحادث ونجمت مطالبة، يجب نقل سيارته لأقرب مصلّح لإجراء الاصلاحات اللازمة، وفي حال لم يتم ذلك فإن الشركة لا تتحمل المسؤولية بموجب القسم الأول من الوثيقة.

هذا ووفقاً لقانون النقل البري الماليزي 1987 فإنه يمنع أي شخص قيادة سيارة دون الحصول على شهادة تأمين سارية المفعول، وعلى المشترك عند قيامه ببيع السيارة أن يقوم بتسليم وثيقة التكافل للشركة المؤمِّن لديها، وفي حال فقد أو تلف الشهادة يجب تقديم تصريح قانوني لهذا الغرض، وعدم الامتثال لذلك يعتبر جريمة وفقاً للقانون المشار إليه.[316]

ويكون للشركة الحق في أي وقت فحص سيارة المشترك؛ لبيان مدى اتخاده الاحتياطات المعقولة للمحافظة عليها بشكل تكون معه صالحة للسير على الطرقات، كما لها الحق في الحلول والتصرف نيابة عن المشترك للدفاع أو تسوية أي مطالبة أمام القضاء، وعلى المشترك تقديم كل المعلومات للشركة.

ويحق للمشترك بمجرد إخطار الشركة كتابياً الانسحاب من برنامج التأمين التكافلي على السيارات بالشركة، وتقوم الشركة باقتطاع مبلغ رمزي مقداره " RM 10 عشرة رنغيت ماليزي" من مساهمة التكافل وترجع له نسبة مئوية بحسب المدة المتبقية من مدة التكافل.[317]

هذا وفي حالة عدم وجود أي مطالبة بشأن المشترك طوال مدة سريان الوثيقة فإن الشركة تساهم في

316- أنظر الملحق رقم (5). ص 228.

317- عمر شريف الدين. مساعد رئيس قسم اكتتاب تكافل السيارات بشركة الإخلاص للتكافل. 2 أغسطس2016. مقر شركة الإخلاص للتكافل بالعاصمة كوالالمبور. *كيفية الانسحاب من برنامج تكافل السيارات بالشركة*. (مقابلة شخصية).

تقديم امتيازات للمشترك عند قيامه بتجديد الوثيقة تتمثل في تخفيضات تبدأ من 25% بعد السنة الأولى من التكافل، وتمتد لتصل إلى 55% من السنة الخامسة فصاعداً. [318]

أما ما يتعلق بمسألة فض النزاع الحاصل بشأن بنود الوثيقة أو قيمة التعويض فإنه يتم اللجوء للتحكيم من خلال المحكم الذي يتم الاتفاق عليه كتابياً بين المشترك والشركة، وفي حال عدم الاتفاق على محكم محدد خلال مدة شهر، يجب على كل طرف تعيين محكم كتابةً وعلى إثرها يقوم المحكمين الاثنين بتعيين محكم ثالث مرجح للنظر في النزاع، كما يمكن للمتضرر اللجوء إلى مكتب الوساطة المالية (Financial Mediation Bureau)–(FMB) [319] ، بتقديم طلب كتابي يتضمن تفاصيل النزاع، ويتولى مكتب الوساطة الفصل في النزاع بقرار نهائي، وإذا لم يرض طرفي النزاع بالقرار الصادر فلم يبقى إلاّ اللجوء للقضاء برفع دعوى قضائية أمام الدائرة المختصة بنظر النزاع. [320]

318- أنظر الملحق رقم (5). ص 223.

319- تأسس مكتب الوساطة المالية في ماليزيا بتاريخ: 2004/8/30م، وبدأ في العمل رسمياً بتاريخ: 2005/1/20م، وهو منظمة غير ربحية نشأة بمبادرة من البنك المركزي الماليزي كجهة بديلة لتسوية المنازعات والبث في الشكاوى بين مقدمي الخدمة المالية (بما في ذلك شركات التكافل) والمتعاملين معها. وتجدر الاشارة إلى أن المنازعات المتعلقة بتكافل السيارات لا يتولى مكتب الوساطة المالية البث فيها إذا تجاوزت قيمة المطالبة مبلغ مائتي ألف رنغيت ماليزي. راجع في ذلك: مكتب *الوساطة المالية على شبكة الانترنت*: <http://www.fmb.org.my >. تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2016/8/10م.

320- وان جميزان وان درامن. رئيس قسم الشريعة في شركة الإخلاص للتكافل. 2أغسطس2016م. مقر شركة الإخلاص للتكافل بالعاصمة كوالالمبور. *كيفية تسوية المطالبات عند حدوث نزاع بين المشتركين والشركة*. (مقابلة شخصية).

المبحث الثالث: الحكم الشرعي للتأمين التكافلي على السيارات بشركة الإخلاص للتكافل.

يتناول هذا المبحث الجانب الشرعي لتطبيقات التأمين التكافلي على السيارات في شركة الإخلاص للتكافل بماليزيا، وذلك بالوقوف على قرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي، والمعايير الصادرة عن الهيئات والمجالس الدولية، لبيان مدى توافق تلك التطبيقات مع الضوابط الشرعية، ومقاصد الشريعة الإسلامية، وقد تم تقسيم هذا المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: الأساس الذي تستند عليه شركة الإخلاص في إدارة عمليات تكافل السيارات.

المطلب الثاني: عجز الصندوق التكافلي وكيفية إدارة الفائض التأميني واستثمار أموال الصندوق من قِبل شركة الإخلاص للتكافل بماليزيا.

المطلب الثالث: هيئة الرقابة الشرعية وتكوينها بشركة الإخلاص للتكافل بماليزيا.

المطلب الأول: الأساس الذي تستند عليه شركة الإخلاص في إدارة عمليات تكافل السيارات.

يستند برنامج التأمين التكافلي على السيارات بنوعيه (الشامل، وتغطية المسؤولية اتجاه الطرف الثالث) المطبق بشركة الإخلاص للتكافل على ثلاثة عقود يتم من خلالها إدارة هذا النوع من تكافل السيارات وهي كالتالي:

1- عقد التبرع: ومن خلاله تقدم مساهمات المشتركين لصندوق المخاطر، فكل مشترك يتبرع للصندوق بالتعاون مع باقي المشتركين للحصول على المساعدة وقت المحنة، وبهذا تنشأ علاقة تبادلية بين المشتركين فكل مشترك يعتبر متبرع ومتبرع له في ذات الوقت.

2- عقد الوكالة: ومن خلاله تقوم الشركة بإدارة صندوق المخاطر نيابة عن المشتركين وتقتطع الشركة نسبة 25 % من صافي الاشتراك كرسم وكالة.

3- عقد الوكالة بالاستثمار: من خلال التفويض الصادر لها من المشتركين تقوم الشركة باستثمار ما تبقى من أموال بصندوق المخاطر بما يتفق والضوابط الشرعية، دون أن يكون لها تقاضي أي مبلغ مالي مقابل هذا العمل، وتلتزم بإيداع العوائد المتحققة من الاستثمار بصندوق المخاطر.

وبمراجعة قرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي بشأن التأمين الإسلامي، وتحديداً القرار رقم 200 (6/21) بشأن الأحكام والضوابط الشرعية لأسس التأمين التعاوني، [321] أن التأمين التعاوني (التكافلي) عقد جديد أساسه "مبدأ التعاون" المبني على المسامحة والمواساة وإباحة حقوق المشتركين بعضهم بعضاً.

وعلى الرغم من محاولة مجلس المجمع الفقهي الدولي في القرار المشار إليه حسم الخلاف بشأن الأساس الشرعي للتأمين التكافلي، إلاّ أن القرار زاد من توسع الفقهاء والباحثين في البحث عن صيغة مثلى كأساس للتأمين التكافلي، فالتعاون المبني على المسامحة والمواساة يندرج ضمنه التبرع، والمشاركة، والإباحة، والنهد، والوقف، والوديعة.

وبناءً عليه فقد استخلص الباحث أبرز الآراء التي أثيرت حول مسألة الأساس الشرعي للتأمين التكافلي:

أولاً: رأي الدكتور موسى القضاة:

يرى الدكتور القضاة بأنه يمكن تأسيس التأمين التكافلي على "عقود المعاوضة التعاونية"، وقد عرفها بأنها: (عقد يتم بين طرفين أو أكثر، بحيث يقدم كل طرف من الأطراف مالاً للطرف أو للأطراف

321- القرار رقم 200 (21/6) الصادر عن مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي بشأن: "الأحكام والضوابط الشرعية لأسس التأمين التعاوني". 2013. الدورة الحاديه والعشرين. مرجع سابق.

الأخرى، بغير قصد الاسترباح، وإنما بقصد التعاون، والمتمثل بتحقيق النفع لطرفي العقد أو أحدهما)، وقد وضع معيار لاعتبار العقد "عقد معاوضة تعاوني" باجتماع ثلاثة عناصر : (وجود صفة المعاوضة، وانتفاء قصد الربح من أطراف العقد، وتحقيق منفعة أو تلبية رغبة أو حاجة لطرفي العقد أو أحدهما). [322]

ثانياً: رأي الدكتور رائد نصري أبو مؤنس:

يقترح الدكتور أبو مؤنس نموذج "المشاركة المتزايدة" كأساس لإدارة التأمين التكافلي، وقد عرفه بأنه: (منظومة تعاقدية تقوم على اعتماد المشاركة بحصص متزايدة، تتخذ من شركة الأموال أساساً فقهياً لها، لبناء نموذج مالي تعمل شركة التأمين الإسلامية وفقه بمنهجية تجارية مستفيدة من خصائص عقد المشاركة ولاء الشركاء المتبادل، والامتداد الزمني، وقابلية الفسخ وعدم إلزاميته، والمساواة في الربح والخسارة، وبما يحقق أهداف التأمين الإسلامي، والمتمثلة بتلبية الحاجة، ورفع الضرر، والضمان، والتعويض). [323]

وقد وضع معايير للمنافع المعتبرة في التأمين التكافلي في اطار نموذج المشاركة المتزايدة تتمثل في: (تلبية الحاجة للحماية من خطر ما، ورفع الضرر، وتحقيق الضمان ضد الأخطار المتوقعة، والتعويض).

كما جعل منه نموذج مالي يمتاز بالتعاون، وقابلية الضبط والقياس، والإثبات والإفصاح، والعدل، وذلك من خلال عمليات تشغيل تفي بتحقيق مبادئه المتمثلة في: المشاركة، والمعاوضة، الثقة، والإنتاج، وتحقق قيم العدالة والتكافل والإنتاج والربحية الاقتصادية وصولا إلى تحقيق غاية التأمين الإسلامي بإيجاد منافع العملاء أو زيادتها. [324]

322- القضاة، موسى مصطفى. 2010. "التأمين الإسلامي التكييف والمحل ورد الشبه". *مؤتمر التأمين التعاوني أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه*، والمنعقد بالأردن خلال الفترة من 26 – 28 ربيع الثاني 1431هـ، الموافق 11- 13 إبريل 2010م. ص 10، 12.

323- أبو مؤنس، رائد نصري. 2014. "المشاركة المتزايدة نموذجاً لإدارة التأمين الإسلامي – المفهوم والمنظومة التعاقدية والأهداف والمعايير والمبادئ والخصائص". *مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون*، مجلد 41، العدد 1، ص 162.

324- أبو مؤنس، رائد نصري. 2014. المرجع السابق نفسه. ص 165- 174.

ثالثاً: رأي الدكتور عبد العظيم أبو زيد:

يرى الدكتور أبو زيد أن تبني القول بجواز الالتزام بالتبرع لا يحل مشكلة وجود معنى المعاوضة، فالالتزام المتقابل هو من أوجد المعاوضة بين الصندوق ،وحملة الوثائق، فالأمر لا يتوقف على أصل الالتزام بالتبرع في حد ذاته، وقد اقترح بديلاً يتمثل في قيام التأمين التكافلي على أساس "الإباحة"، وقد وضَّحَ معناها بأنها: (الإباحة تعني أنك تبيح لآخر أو آخرين استهلاك شيء دون مقابل، لكن يبقى الشيء المباح ملكاً لك فيحق لك الانتفاع به، فلا يكون ثمة حاجة إلى تخريج انتفاعك به أو بالباقي منه على وجه الالتزام المقابل بالتبرع إليك)، [325] فالنهد مبني على الإباحة حتى وإن حصل تفاوت في الأكل، فتقسم الأزواد بين الرفقة بالسوية حتى لا يكون لأحدهم على الآخر فضل، فقد جاء في شرح حديث الأشعريين أن فعلهم كان على سبيل الإباحة، وينتفى وقوع التمليك في فعلهم، وهذا يختلف عن الهبة لأن الهبة تمليك للمال، والتمليك غير الإباحة، وهذا الأمر بالغ الأهمية لأنه يجعل عود ما يقدمه المشتركين في صندوق التأمين إليهم على سبيل التعويضات دون حاجة إلى انتزاع التزام من الصندوق بتعويضهم، وبذلك نخرج من أصل المشكلة، وبناءً على هذا المقترح يكون الصندوق التعاوني ملكاً للمشتركين، فتنتفي بذلك المعاوضة الحاصلة من الالتزام بالتبرعات المتقابلة. [326]

رابعاً: رأي الدكتور محمد تقي العثماني:

يرى الدكتور تقي العثماني أن "الوقف" صيغة أصيلة في الفقه الإسلامي أنشئت لمباشرة الأعمال الخيرية والتعاونية، فالأخذ بها كأساس للتأمين التكافلي أولى من اللجوء إلى صيغ أخرى لم تنضج بعد،

325- أبوزيد، عبد العظيم. 2011. "البناء الشرعي الأسلم للتأمين الإسلامي (تكافل)". *المؤتمر العلمي الثامن للاقتصاد الإسلامي والتمويل*، الدوحة – قطر خلال الفترة من 25 – 27 ديسمبر 2011م. ص 16.

326- أبوزيد، عبد العظيم. 2011. المرجع السابق نفسه. ص 17.

وبذلك يمكن لشركة التأمين الإسلامي إنشاء صندوق وقفي من وقف النقود تكون له شخصية اعتبارية بموجبها يمتلك الأموال ويستثمرها، ويملّكها حسب اللوائح المنظمة لذلك، وما يتبرع به المشتركون يخرج من ملكهم ويدخل في ملك الصندوق الوقفي، كما اعتبر ما يحصل عليه المشتركين من تعويض ليس عوضاً عما تبرعوا به، وإنما هو عطاء مستقل من صندوق الوقف لدخولهم في جملة الموقوف عليهم حسب شروط الوقف، [327] وتجدر الإشارة إلى أن صيغة الوقف طبقت بنجاح في شركة تكافل أس آي بجنوب أفريقيا عام 2002م، وجاري العمل على تطبيقها في دولة باكستان. [328]

خامساً: رأي الدكتور يونس صوالحي، والدكتورة غالية بوهدرة:

يرى كلاً من صوالحي، وبوهدرة أن نموذج "الوديعة" من شأنه أن يكون حلاً للإشكالات الفقهية التي أثيرت حول أساس التأمين التكافلي. [329]

الأصل في الوديعة أنها يد أمانة لا ضمان، مع أنه يمكن أن تصير يد الوديع يد ضمان، وذلك في حالتين لهما علاقة بتكييف التكافل على عقد الوديعة: فالحالة الأولى هي صدور إذن من المودع للوديع باستعمال الوديعة، وأما الحالة الثانية فهي حالة خلط الوديعة بمال الغير. وبموجبه يقوم المشتركون "المودعين" بدفع أموال التأمين، وتتولى الشركة إيداع الاشتراكات المدفوعة بصندوق خاص يسمى "صندوق الوديعة"، كما تعمل على إنشاء "صندوق التبرع" والذي من خلاله يتم دفع التعويضات، على

327- العثماني، محمد تقي. 2012. "تأصيل التأمين التكافلي على أساس الوقف والحاجة الداعية إليه". *مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي*، المنعقد في دورته العشرين بالجزائر خلال الفترة من 26 شوال إلى 2 من ذي القعدة 1433هـ، الموافق 13 – 18 سبتمبر 2012م. ص 10، 12.

328- عبدالله بن منصور وسفيان كوديد. 2012. "التأمين التكافلي من خلال الوقف – إشارة إلى تجربة تكافل أس آي بجنوب إفريقيا". *الملتقى الدولي السابع حول: الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير – تجارب الدول*، والمنعقد بالجزائر يومي 3 – 4 ديسمبر 2012م. ص 17. وكذلك: العثماني، محمد تقي. 2012. المرجع السابق نفسه. ص 12.

329- تجدر الإشارة إلى أن إعادة التكافل على أساس نموذج الوديعة من الأبحاث التي أعدتها الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية (ISRA) بواسطة الدكتور سعيد بوهراوة والتي حملت رقم 15 من سلسلة أبحاث الأكاديمية للعام 2010م.

أن يمنح المشتركون الإذن للشركة باستخدام صندوق الوديعة والتي تصبح قرضاً للشركة بموجب هذا الإذن، ويمكن بموجبه استثمارها لأموال الوديعة، وتتولى الشركة بناءً على توكيل المشتركين إدارة صندوق التبرع بأجر لتسدد من خلاله التعويضات، على أن يتم الاتفاق بين المشتركين والشركة على استخدام صندوق الوديعة لرد الاقساط المدفوعة مخصوماً منها ما تم التنازل عنه من قِبل المشتركين.[330]

هذا وتكون ملكية الفائض التأميني لصندوق التبرع، والذي يكتسب الصفة القانونية والذمة المالية المستقلة التي يستطيع من خلالها التمليك والتملك، وتتسم الوديعة وفقاً للنموذج بالثبات فلا يسمح للمشترك أن يسحب وديعته إلاّ بعد مدة محددة وفقاً للوائح الشركة، كما تلتزم الشركة بمنح قرض حسن لدعم صندوقي التبرع، والوديعة، وفي حال تصفية الشركة يتم صرف موجودات صندوق التبرع بما فيها الفائض التأميني في وجوه الخير.[331]

بناءً على ما تقدم .. لم يجد الباحث إجماع فقهي على تبني نموذج موحد كأساس للتأمين التكافلي، لذا ظل العمل في شركات التكافل بماليزيا معتمداً على عقد التبرع كأساس تقدم بموجبه الاشتراكات في الصندوق التكافلي، وهذا العمل ينسجم مع المبادئ والضوابط الواردة بمعيار التأمين الإسلامي رقم 26 الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، حيث ورد في البند 4 فقرة (ج) النص على: (العلاقة بين حملة الوثائق وبين الصندوق عند الاشتراك هي علاقة التزام بالتبرع، والعلاقة بين المستفيد وبين الصندوق عند التعويض هي علاقة التزام الصندوق بتغطية الضرر حسب الوثائق واللوائح).[332]

330- يونس صوالحي وغالية بوهدرة. 2013. "إشكالات نماذج التأمين التكافلي وأثرها في الفائض التأميني- رؤية فقهية نقدية". *مجلة التجديد*. المجلد السابع عشر. العدد الرابع والثلاثون. 1435هـ/2013م. ص 119، 120.

331- يونس صوالحي وغالية بوهدرة. 2013. المرجع السابق نفسه. ص 122، 123.

332- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. 2010. *كتاب المعايير الشرعية ،المعيار رقم (26) التأمين الإسلامي*. مرجع سابق. ص 364.

كما جاءت المبادئ الارشادية وتوجيهات مجلس الخدمات المالية الإسلامية بماليزيا (IFSB) متوافقة مع هذا التوجه، فمن المبادئ الرئيسية للتأمين التكافلي أن مساهمة المشتركين بمبلغ من المال في صندوق مشترك يكون على أساس الالتزام بالتبرع، وتستخدم حصيلة الصندوق لمساعدة الأعضاء ضد أنواع معينة من الخسائر أو الأضرار. [333]

وفيما يتعلق بعقدي "الوكالة، والوكالة بالاستثمار" فقد ورد النص عليهما في قرار مجمع الفقه الاسلامي الدولي رقم 200 (6/21) بشأن الأحكام والضوابط الشرعية لأسس التأمين التعاوني، حيث جاء ضمن المادة الثالثة: العلاقة بين الصندوق والإدارة: [334]

أ- في حال إدارة أعمال التأمين؛ فإن العلاقة تكون وفق عقد الوكالة بأجر، أو بغير أجر.

ب- في حال الاستثمار؛ فإن العلاقة تكون وفق عقدي الوكالة أو المضاربة. ففي حال الوكالة إما أن تكون بأجر أو بدون أجر.

كما نص معيار التأمين الاسلامي رقم 26 الصادر عن هيئة المحاسبة، وتحديداً البند 4 فقرة (ب) على: (أن العلاقة بين الشركة وبين صندوق حملة الوثائق هي علاقة الوكالة من حيث الإدارة، أما من حيث الاستثمار فهي علاقة مضاربة، أو وكالة بالاستثمار). [335]

يرى الباحث أن النموذج الأقرب تطبيقاً للخروج من الاشكالات الفقهية التي أثيرت حول مسألة الرجوع في الهبة سواء عند دفع التعويضات، أو توزيع الفائض التأميني على المشتركين؛ هو نموذج الوقف

333- مجلس الخدمات المالية الإسلامية. 2009. "المبادئ الإرشادية لضوابط التأمين التكافلي". ص 2، 7. *موقع مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) على شبكة الانترنت*: <http://www.ifsb.org>. تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2016/9/2م.

334- القرار رقم 200 (6/21) الصادر عن مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي بشأن: "الأحكام والضوابط الشرعية لأسس التأمين التعاوني". 2013. الدورة الحاديه والعشرين. مرجع سابق.

335- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. 2010. *كتاب المعايير الشرعية ،المعيار رقم (26) التأمين الإسلامي*. مرجع سابق . ص 364.

لما يتمتع به الصندوق الوقفي من ذمة مالية مستقلة، يكون له بموجبها حق التمليك والتملك، وبالتالي تكون مساهمات المشتركين ملكاً للصندوق يحق للجهة المشرفة على إدارته توزيعها والتصرف فيها وفقاً للوائحها المعتمدة من قبل مجلس إدارة الشركة.

المطلب الثاني: عجز الصندوق التكافلي وكيفية إدارة الفائض التأميني واستثمار أموال الصندوق من قِبل شركة الإخلاص للتكافل بماليزيا.

تقوم شركة الإخلاص للتكافل بدعم صندوق المخاطر باقتطاع جزء من الفائض التأميني لصالح الصندوق، فضلاً عن رجوع كامل العائد الناجم عن استثمار أموال صندوق المخاطر، ومع ذلك قد تكون المطالبات والتعويضات المقررة للأضرار الناجمة أعلى من موجودات الصندوق، بحيث لا تتوفر الملاءة المالية الكافية لتغطية ذلك، وهنا نكون أمام عجز الصندوق عن الايفاء بالتزاماته، وفي هذه الحالة لا يكون أمام الشركة إلاّ الالتزام بتقديم قرض لدعم صندوق المخاطر، على أن يسترد من الفوائض التأمينية المتحققة مستقبلاً، وهوما يعد تطبيقاً لتعليمات البنك المركزي الماليزي، والمستمدة في الأساس من قانون الخدمات المالية الإسلامية 2013 بماليزيا.[336]

وبمراجعة قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم 200 (6/21) بشأن الأحكام والضوابط الشرعية لأسس التأمين التعاوني، وتحديداً المادة التاسعة منه نجد أن مسألة (الإلزام بإعطاء قرض حسن) من الشركة للصندوق فيه مخالفة لنص المادة المذكورة، والتي ورد نصها: [337] "في حال عجز صندوق التأمين

336- وان جميزان وان درامن. رئيس قسم الشريعة في شركة الإخلاص للتكافل. 2 أغسطس2016م. مقر شركة الإخلاص للتكافل بالعاصمة كوالالمبور. *القرض الحسن ودعم صندوق المخاطر في حال حدوث عجز مالي*. (مقابلة شخصية). وراجع في ذلك نص المادة: 95 من قانون الخدمات المالية الإسلامية 2013. ص 105.

337- القرار رقم 200 (6/21) الصادر عن مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي بشأن: "الأحكام والضوابط الشرعية لأسس التأمين التعاوني". 2013. الدورة الحاديه والعشرين. مرجع سابق.

التعاوني عن سداد الالتزامات المستحقة يجوز للشركة المديرة من **غير التزام** أن تلجأ إلى العمل بواحد أو أكثر مما يأتي:

أ- الاستدانة من طرف ثالث.

ب- الإقراض قرضاً حسناً من الجهة المديرة إلى الصندوق.

ج- رفع مبلغ الاشتراكات، إذا رضى المشاركون.

د- الاتفاق مع مستحقي التعويض على تخفيض مبالغ التعويضات أو تقسيطها.

كما يمكن اللجوء إلى خيارات أخرى تراها مناسبة بعد موافقة هيئة الرقابة الشرعية ".

والأمر نفسه أشار إليه المعيار الشرعي رقم (26) بشأن التأمين الإسلامي لهيئة المحاسبة والمراجعة في البند 8/10: "في حالة عجز موجودات التأمين عن سداد التعويضات المطلوبة، وعدم كفاية تعويضات شركات إعادة التأمين فإنه **يجوز** للشركة أن تسد العجز من تمويل مشروع أو قرض حسن، على حساب صندوق التأمين وتغطى الالتزامات الناشئة عن العجز الحادث في سنة ما من فائض السنوات التالية، كما يجوز للشركة مطالبة حملة الوثائق بما يسد العجز إذا التزموا ذلك في وثيقة التأمين". [338]

أما الفائض التأميني فهو المال المتبقي من مساهمات المشتركين بصندوق المخاطر بعد خصم المصروفات والتعويضات المستحقة، ونلاحظ أن التطبيق العملي لمسألة الفائض التأميني بشركة الإخلاص للتكافل هو إبقاء جزء من الفائض التأميني بصندوق المخاطر للمساهمة في دعم الصندوق؛ ولتحقيق ملاءة مالية تساعده على مجابهة الأخطار الناجمة، والجزء الباقي من الفائض أو ما يسمى (الفوائض

338- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. 2010. *كتاب المعايير الشرعية، المعيار رقم (26) التأمين الإسلامي*. مرجع سابق. ص 367.

الصافية) يودع بحساب المشتركين، ويوزع عليهم على أساس الهبة فهو في الحقيقة جزء من مساهماتهم المتبقية في صندوق المخاطر، وتعد ملكيتها خالصة لهم، كما يجوز للشركة – بموجب الإذن الممنوح لها من قِبل المشتركين – اقتطاع نسبة لا تزيد عن 50 % من الفائض التأميني مقابل مصروفات تشغيلية لصندوق المخاطر؛ كحافز لها عن الإدارة الرشيدة وتقديم أفضل الأساليب لذلك. [339]

وبالنظر إلى ما ورد بالمادة الثامنة من قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم 200 (6/21) بشأن الأحكام والضوابط الشرعية لأسس التأمين التعاوني فقد أجازت تخصيص الفائض التأميني كله للصندوق أو توزيعه كله أو بعضه على حملة الوثائق على نحو يحقق العدالة، وحسب لوائح الصندوق. [340]

كما أن قرار مجمع الفقه الإسلامي رقم 215 (11/22) بشأن استكمال بحث قضايا التأمين التعاوني ودراستها قد **منع** أخذ الشركة نسبة من الفائض التأميني على أساس حافز لإدارة الصندوق التكافلي وذلك لما يثيره من مشكلات فقهية وتطبيقية. [341]

وهو ما ورد أيضاً بالمعيار الشرعي رقم (26) بشأن التأمين الإسلامي الصادر عن (AAOIFI) في البند 5/5: "يجوز أن تشتمل اللوائح المعتمدة على التصرف في الفائض بما فيه المصلحة حسب اللوائح المعتمدة مثل تكوين الاحتياطيات، أو تخفيض الاشتراكات، أو التبرع به لجهات خيرية، أو توزيعه أو جزء منه على المشتركين على **ألاّ تستحق** الشركة المديرة شيئاً من ذلك الفائض". [342]

339- وان جميزان وان درامن. رئيس قسم الشريعة في شركة الإخلاص للتكافل. 2 أغسطس2016م. مقر شركة الإخلاص للتكافل بالعاصمة كوالالمبور. *إدارة الفائض التأميني وكيفية التصرف فيه بشركة الإخلاص للتكافل*. (مقابلة شخصية).

340- القرار رقم 200 (6/21) الصادر عن مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي بشأن: "الأحكام والضوابط الشرعية لأسس التأمين التعاوني". 2013. الدورة الحاديه والعشرين. مرجع سابق.

341- القرار رقم 215 (11/22) الصادر عن مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي بشأن: "استكمال بحث قضايا التأمين التعاوني ودراستها". 2015. الدورة الثانية والعشرين. مرجع سابق.

342- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. 2010. *كتاب المعايير الشرعية، المعيار رقم (26) التأمين الإسلامي*. مرجع سابق. ص 365.

فالفائض التأميني يمكن أن يقوم على قاعدة التزام التبرعات، وبذلك لا يعتبر تحصيل الفائض من قِبل المشتركين رجوع في الهبة، لأن مساهماتهم من الأساس مدفوعة بناءً على الالتزام المتبادل في حالة حدوث الخطر المؤمَّن منه، فهو حق خالص للمشتركين لا ينازعهم فيه أحد، ويجب أن يوزع عليهم نقداً وليس خصماً كما عليه العمل في التأمين التقليدي تحت مسمى حافز عدم وقوع الضرر، أو عدم دفع مطالبات من القسط.[343]

أما بالنسبة لاستثمار أموال الصندوق التكافلي فإنه وفقاً لمبدأ الفصل بين حساب حملة الوثائق (المشتركين)، وحساب حملة الأسهم (المساهمين) كما جاء بالمادتين (90، 91) من قانون الخدمات المالية الإسلامية 2013 بماليزيا؛ يتم استثمار جزء من اشتراكات حملة الوثائق (المشتركين) وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية – بشكل مستقل عن استثمار أموال المساهمين بالشركة – على أساس عقد الوكالة بالاستثمار دون تقاضي الشركة لأي أجر مقابل ذلك، وتخصص الشركة العائد الناجم في حال وجوده لصندوق المخاطر، وينقسم استثمار أموال صندوق التكافل بشركة الإخلاص للتكافل إلى نوعين هما: استثمار طويل الأجل، واستثمار قصير الأجل، حيث يتم عرض المقترحات الخاصة بالاستثمارات طويلة المدى على لجنة الاستثمارات بالشركة، وتنحصر معظم استثمارات الشركة في شراء الصكوك المتنوعة، وشراء المباني والعقارات ثم تأجيرها إلى الشركات والأفراد بموجب عقد الإجارة، ويضع المجلس الاستشاري الشرعي التابع للجنة الأوراق المالية الماليزية عدة مؤشرات، اعتماداً على الاجتهاد الفقهي؛ يتم من خلالها تصنيف الأوراق المالية للشركة، واعتبارها من ضمن الشركات المتوافقة مع المؤشر، أو تصنيفها ضمن

343- أبوغدة، عبد الستار. 2008. "نظام التأمين التكافلي من خلال الوقف – بديلاً عن التأمين من خلال التزام التبرع". *الندوة العالمية حول التأمين التعاوني من خلال نظام الوقف*، المنعقدة بالجامعة الإسلامية العالمية في الفترة من 4– 6 مارس 2008م. ص 8. وكذلك: قريب الله، سراج الهادي. 2010. "اشكاليات عملية في التأمين التكافلي وحلول مقترحة". *ملتقى التأمين التعاوني الثاني*، المنعقد بالرياض – المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 27-28 أكتوبر 1431هـ، الموافق 6-7 /10/ 2010م. ص 6.

قائمة الشركات غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وفي هذه الحالة يجب التخلص من الأوراق المالية غير المتوافقة مع الشريعة خلال شهر واحد بعد معرفة وضعها.[344]

وقد نص قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم 200 (6/21) بشأن الأحكام والضوابط الشرعية لأسس التأمين التعاوني في المادة الثالثة منه فقرة (ب): "في حال الاستثمار؛ فإن العلاقة تكون وفق عقدي الوكالة أو المضاربة. ففي حال الوكالة إما أن تكون بأجر أو بدون أجر، وفي حال المضاربة فإن الجهة المديرة تستحق نسبة من الربح حسب الاتفاق، أما الخسارة فتكون على رب المال، ما لم يكن هناك تعد أو تقصير أو مخالفة للشروط أو الأنظمة".

وقد اعتبر القرار المشار إليه عوائد الاستثمار حقاً للصندوق التكافلي، على أن تحدد حقوق حملة الوثائق فيه بحسب ما تقرره لوائح الشركة، وما يقع من خسائر يتحملها الصندوق وحده ولا تلتزم الشركة بها إلاّ في حال التعدي أو التقصير الحاصل من جانبها.[345]

ووفقاً للمعيار الشرعي (26) بشأن التأمين الإسلامي فقد ورد في البند 7/10: "إذا استثمرت الشركة أموال حملة الوثائق على أساس الوكالة بالاستثمار فإنه يطبق حكم الوكالة بأجر، وينظر المعيار الشرعي رقم (23) بشأن الوكالة".[346]

344- هذا وتجدر الإشارة إلى أن الشركة تقوم باستثمار أموال كُلاً من المساهمين، والمشتركين في قنوات شرعية، فهي تدفع الأموال إلى البنوك الإسلامية مثل بنك إسلام ماليزيا، وبنك معاملات، وبيت التمويل الكويتي وغيرها، وتترك لها حرية استثمارها وفقاً للضوابط الشرعية. وان جميزان وان درامن. رئيس قسم الشريعة في شركة الإخلاص للتكافل. 2 أغسطس2016م. مقر شركة الإخلاص للتكافل بالعاصمة كوالالمبور. *استثمار أموال صندوق التكافل بشركة الإخلاص للتكافل*. (مقابلة شخصية). وأنظر كذلك: عبدالله، شهرينا بنت. 2012. *استثمار أموال التكافل في شركة الإخلاص للتكافل الماليزية (2008- 2010م) دراسة تحليلية فقهية*. (رسالة ماجستير). مرجع سابق. ص 67 وما بعدها.

345- القرار رقم 200 (6/21) الصادر عن مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي بشأن: "الأحكام والضوابط الشرعية لأسس التأمين التعاوني". 2013. الدورة الحاديه والعشرين. مرجع سابق.

346- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. 2010. *كتاب المعايير الشرعية، المعيار رقم (26) التأمين الإسلامي*. مرجع سابق. ص 367.

وباستقراء المعيار الشرعي رقم (23) بشأن الوكالة نجد النص على أنه إذا كانت الوكالة بأجر يجب أن تكون الأجرة معلومة إما بمبلغ مقطوع أو بنسبة من مبلغ معلوم، وإذا لم تحدد الأجرة يرجع فيها إلى أجرة المثل، وأجاز أن يضاف إلى الأجرة المعلومة نسبة من الناتج المحدد للعملية الموكل بها وذلك على سبيل التحفيز، هذا وتعد يد الوكيل يد أمانة لا تضمن وإنما يضمن الوكيل بالتعدي أو التقصير أو مخالفة شروط الوكالة وقيودها.[347]

وبهذا يرى الباحث أن العجز الحاصل بالصندوق التكافلي يجب علاجه وفقاً لما ورد بالقرارات والمعايير الدولية، وذلك بالتركيز على الاحتياطيات بالشركة لمواجهة أي تعثر مالي بالصندوق، كما يجوز لمجلس إدارة شركة الإخلاص للتكافل دون إلزام أن يقرض الصندوق التكافلي قرضاً حسناً لتجنب العجز المالي بالصندوق، على أن يتم استرداده من الفوائض التأمينية اللاّحقة، وفيما يتعلق بالفائض التأميني فانطلاقاً من اعتبار أن أصل العلاقة بين المشتركين والصندوق الذي تودع فيه مساهماتهم قائمة على أساس الالتزام بالتبرع فإن التكييف الفقهي للفائض التأميني أنه حق خالص للمشتركين؛ مما يقتضي أن تقوم الشركة بتوزيعه نقداً على المشتركين بعد اقتطاع جزء منه لصالح صندوق المخاطر، ويرجع ذلك لانتفاء الشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة عن الصندوق التكافلي، وبهذا لا تستحق الشركة أي نسبة من الفائض التأميني، وذلك خلاف عوائد الاستثمار والتي يمكن أن تستقطع نسبة منها لصالح الشركة، مع ضرورة أن يتم استثمار أموال الصندوق التكافلي في قنوات شرعية وبشكل مستقل عن أموال الشركة، وذلك بمتابعة من لجنة الشريعة بشركة الإخلاص للتكافل.

347- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. 2010. *كتاب المعايير الشرعية ،المعيار رقم (23) الوكالة وتصرف الفضولي*. مرجع سابق. ص 327، 328.

المطلب الثالث: هيئة الرقابة الشرعية وتكوينها بشركة الإخلاص للتكافل بماليزيا.

تُعد هيئة الرقابة الشرعية من أبرز الأسس التي تقوم عليها شركات التكافل، والتي تضمنتها قوانين ولوائح تنظيم عمل شركات التكافل، فقد نصت المادة (30) بند 1 من قانون الخدمات المالية الإسلامية 2013 بماليزيا على ما يلي: يجب على الشخص المرخص له إنشاء لجنة الشريعة لغرض تقديم المشورة بشأن كافة الأنشطة، وضمان توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية. ونصت المادة (31) على أنَّه: لا يجب تعيين أي شخص وإعادة تعيينه أو قبوله كعضو في لجنة الشريعة ما لم تجتمع في الشخص المتطلبات على النحو المبين في المعايير التي يحددها البنك المركزي بموجب الفقرة الفرعية (29) (2) (a) (ii) وقد حصل على موافقة خطية مسبقة من البنك.[348]

وتتكون لجنة الشريعة بشركة الإخلاص للتكافل من رئيس و ستة أعضاء لهم دراية وخبرة بالعلوم الشرعية والقانونية والمعاملات المالية الإسلامية، وتستمر مدة العضوية ثلاث سنوات قابلة للتجديد، ووفقاً لتعليمات البنك المركزي الماليزي لا يمكن لعضو لجنة الشريعة العمل في أكثر من شركة تكافل.[349]

وبذلك يتولى مجلس إدارة الشركة تعيين أعضاء لجنة الشريعة ممن تتوافر فيهم الشروط والضوابط القانونية، ولتحقيق نوع من الاستقلالية ظل البنك المركزي الماليزي صاحب الكلمة الأخيرة في الموافقة

348- وقد جاء النص الأصلي لهذه المواد من قانون الخدمات المالية الإسلامية 2013 باللغة الإنجليزية، كالتالي:

30. Establishment of Shariah committee.
(1) A Licensed Person shall establish a Shariah committee for purposes of advising the licensed person in ensuring its business, affairs and activities comply with Shariah.
31. Appointment of Shariah committee member.
No person shall be appointed, reappointed or accept any appointment as a member of a Shariah committee unless such person meets the requirements as set out in any standards as may be specified by the Bank under subparagraph 29 (2) (a) (ii) and has obtained the prior written approval of the Bank.

349- وان جميزان وان درامن. رئيس قسم الشريعة في شركة الإخلاص للتكافل. 2 أغسطس2016م. مقر شركة الإخلاص للتكافل بالعاصمة كوالالمبور. *لجنة الشريعة وتكوينها بشركة الإخلاص للتكافل*. (مقابلة شخصية).

على تعيين أو رفض تعيين عضو لجنة الشريعة، مع التزام مجلس إدارة الشركة بصرف المكافأة المناسبة لعضو اللجنة، وتعتبر تعليمات البنك المركزي الماليزي، وكذلك أحكام وقرارات المجلس الاستشاري الشرعي (SAC) ملزمة للمؤسسات المالية الإسلامية بما فيها شركات التكافل، ولجنة الشريعة بها. [350]

ومن مهام لجنة الشريعة مراجعة وثائق التكافل التي تصدرها الشركة، ومتابعة مدى انطباقها مع الضوابط الشرعية، وتحديد قواعد توزيع الفائض، وأساليب استثمار أموال التكافل، هذا فضلاً عن مراقبة عملية إدارة المخاطر، وقيامها بالتدقيق الشرعي على كافة أعمال الشركة ؛بما فيها الاطلاع على كافة الدفاتر والسجلات والبيانات ونسخ العقود المبرمة مع المشتركين، وقد ألزم قانون الخدمات المالية الإسلامية 2013 بماليزيا، بموجب المادة 35 بند (1) الشركة بتقديم كل المعلومات والوثائق للجنة الشريعة لكي تتمكن من القيام بواجبها وأداء وظائفها وفقاً للقانون. [351]

وقد ألزم قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم 200 (6/21) بشأن الأحكام والضوابط الشرعية لأسس التأمين التعاوني – المادة الثانية عشرة – منشأة التأمين التكافلي تعيين هيئة رقابة شرعية، وجهاز تدقيق شرعي، على أن تخضع هذه الهيئة في تعيينها وأعمالها الرقابية لموافقة الرقابة الشرعية المركزية إن وجدت، والأمر نفسه تضمنه المعيار الشرعي رقم (26) بشأن التأمين الإسلامي، وتحديداً البند 9/5:

350- لضمان الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية بالمؤسسات المالية الإسلامية فرض قانون الخدمات المالية الإسلامية 2013 بماليزيا عقوبة السجن مدة لا تزيد عن ثماني سنوات أو غرامة لا تزيد عن خمسة وعشرين مليون رينغيت ماليزي أو كليهما. راجع المواد: 28، 32، 58 من القانون.

351- وقد ورد نص المادة على النحو التالي:

35. Information to be provided to Shariah committee.
(1) An institution and any director, officer or controller of such institution shall -
(a) provide any document or information within its or his knowledge, or capable of being obtained by it or him, which the Shariah committee may require; and
(b) ensure that such document or information provided under paragraph (a) is accurate, complete, not false or misleading in any material particular،
to enable the Shariah committee to carry out its duties or perform its functions under this Act.

والذي نص على: "تعيين هيئة رقابة شرعية تكون فتواها ملزمة للشركة، ووجود إدارة رقابة وتدقيق شرعي داخلي". [352]

وبهذا يخلص الباحث إلى أن وجود هيئة الرقابة الشرعية بشركات التكافل أمر حتمي، لما لها من دور في مراقبة وتقويم أعمال الشركة ويكون تبعيتها لجهة رقابية عليا ليكون لها نوع من الاستقلالية في أداء مهامها، ويتم اختيار لجنة الشريعة بشركة الإخلاص للتكافل وفق ضوابط يحددها البنك المركزي الماليزي، من بينها المؤهلات العلمية لعضو اللجنة ليكون قادراً على إبداء الرأي في المسائل القانونية والشرعية المتعلقة بأعمال وممارسات الشركة.

الـرأي الشرعي:

بناءً على ما سبق يخلص الباحث إلى جواز التطبيقات العملية للتأمين التكافلي على السيارات بشركة الإخلاص للتكافل، وذلك لتوافقها مع قرارات مجمع الفقه الإسلامي، والمعايير الشرعية الدولية، باستثناء مسألتين، وهما:

المسألة الأولى: الإلزام بالقرض الحسن.

إن مجمع الفقه الإسلامي الدولي أجاز للشركة المديرة من غير التزام أن تقرض قرضاً حسناً الصندوق التكافلي، مما يتطلب تعديل في قانون الخدمات المالية الإسلامية 2013 ليكون الاقراض من صندوق المساهمين أمر جوازي؛ وفقاً لتقدير الخبير الاكتواري المعين بالشركة، وبهذا يحصل التوافق مع الضوابط

352- القرار رقم 200 (6/21) الصادر عن مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي بشأن: "الأحكام والضوابط الشرعية لأسس التأمين التعاوني". 2013. الدورة الحاديه والعشرين. مرجع سابق. وكذلك: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. 2010. *كتاب المعايير الشرعية، المعيار رقم (26) التأمين الإسلامي*. مرجع سابق. ص 365.

والمتطلبات الشرعية.

فالملاءة المالية للصندوق التكافلي تتطلب إدارة جيدة من الشركة باتخاذها كافة الاحتياطات لتجنب حدوث عجز مالي، فللشركة اتخاد أي خيار من شأنه الوصول إلى تلك النتيجة؛ بعد موافقة لجنة الشريعة، وللخروج من الاشكالات التي قد تثار بشأن دعم صندوق المخاطر من حساب المساهمين على أساس القرض الحسن؛ فقد اقترح المختصون في صناعة التأمين الإسلامي على الجهة الإشرافية أن تشترط لمنح الترخيص لمشغلي التكافل ايداع قيمة من رأس مال الشركة كوديعة لدى الجهة الإشرافية، والتي تعمل على استثمارها وما ينجم من عوائد تعطى للشركة على أساس القرض الحسن لسد العجز الحاصل بالصندوق التكافلي، وفي حال تصفية الشركة وإلغاء ترخيصها يكون لها استرداد أموال محفظة الوديعة من الجهة الإشرافية، ويعتبر صندوق أو محفظة الوديعة بمثابة صندوق لحماية وتركيز صناعة التأمين الإسلامي ومنع حدوث هزات، هذا ويُسند أمر إنشاء محفظة الوديعة وإدارتها لهيئة الإشراف والرقابة علي التأمين والتكافل، أو البنك المركزي في الدولة.[353]

وكذلك من شأن الأخذ بتوصية مجمع الفقه الإسلامي الدولي في قراره رقم 215 (11/22) ايجاد ملاءة مالية للصندوق التكافلي، وذلك بأن تعمل شركات التكافل على تكوين "صندوق وقفي" بمساهمات نقدية تقتطع من الفوائض التأمينية ليستخدم ريعه في حالات العجز أو التعثر لهذه الشركات.[354]

353- بابكر، عادل عوض. 2012. "المتطلبات الفقهية والقانونية لممارسة عمل التأمين التعاوني الإسلامي". مؤتمر *مجمع الفقه الإسلامي الدولي*. الدورة العشرين بالجزائر خلال الفترة من 13 – 18 سبتمبر 2012م.

354- القرار رقم 215 (11/22) الصادر عن مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي بشأن: "استكمال بحث قضايا التأمين التعاوني ودراستها". 2015. الدورة الثانية والعشرين. مرجع سابق.

المسألة الثانية: اقتطاع الشركة لجزء من الفائض التأميني.

يعتبر الفائض التأميني، وطرق توزيعه، ومدى أحقية الشركة في اقتطاع جزء منه كحافز أداء؛ من الاشكالات التي أثيرت في العديد من المؤتمرات والندوات العلمية، وآخرها مجمع الفقه الإسلامي الدولي في دورة مؤتمره الثانية والعشرين بالكويت عام 2015م، حيث جاء في قراره رقم 215 (11/22): "أن جعل العوض نسبة من الفائض أو جعل نسبة من الفائض حافزاً لجهة المديرة لا يلجأ إليه لما يثير من مشكلات فقهية أو تطبيقية".[355]

وبهذا يُعد استقطاع شركة الإخلاص للتكافل نسبة قد تصل إلى 50% من الفائض التأميني؛ أمر يتعارض مع ما جاء في قرار مجمع الفقه الإسلامي المذكور أعلاه، ولذلك على الشركة الاكتفاء بما تتحصل عليه من أجر مقابل إدارة صندوق التكافل على أساس الوكالة، وهذا لا يمنع الشركة من الحصول على أجر مقابل استثمار أموال الصندوق على أساس الوكالة بالاستثمار.

ويرى الباحث أن الطبيعة القانونية لصندوق التكافل تتحدد وفقاً لطبيعة العقد الذي يتخذ أساساً للتأمين التكافلي، فالتطبيق العملي بشركات التكافل الماليزية ينبني على "الالتزام بالتبرع" بين المشتركين وصندوق التكافل الذي تديره الشركة على أساس عقد الوكالة، وبموجب هذا الالتزام تدفع الاشتراكات للصندوق التكافلي الذي يفترض أن يكتسب الشخصية الاعتبارية المستقلة قانوناً، وبالنظر في إدارة الصندوق عملياً لا نجد استقلالاً مالياً لصندوق التكافل، ويظهر ذلك جلياً في مسألة الفائض التأميني، والذي تستقطع شركة الإخلاص للتكافل نسبة منه بناءً على تعليمات البنك المركزي.

أجاز المجلس الاستشاري الشرعي بالبنك المركزي الماليزي اقتسام الفائض التأميني بين المشتركين

355- القرار رقم 215 (11/22) الصادر عن مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي بشأن: "استكمال بحث قضايا التأمين التعاوني ودراستها". 2015. الدورة الثانية والعشرين. مرجع سابق.

والشركة المديرة لعدم وجود ما يمنع ذلك شرعاً، هذا فضلاً عن اعتبار البنك المركزي الماليزي أن عملية تقاسم الفائض التأميني ستعمل على مساعدة شركات التكافل على المنافسة وتعزيز مراكزها المالية؛ وذلك من أجل تحقيق نوع من التوازن بينها وبين شركات التأمين التقليدي.[356]

هذا ويرى بعض المختصين إمكانية إنشاء وضع قانوني مستقل لصندوق التكافل من خلال نموذج الوقف والذي أصبح مطبقاً في بعض الدول مثل باكستان، وجنوب أفريقيا، فالكيان القانوني المستقل للوقف معترف به من الناحيتين الشرعية والقانونية، فصندوق الوقف يتلقى تبرعات الوقف ويتملكها؛ وبذلك لا يكون للشركة ولا دائنيها أي حق في أموال صندوق الوقف، وتقتصر المطالبات على المشتركين المستفيدين من الصندوق عند تحقق الخطر، وذلك لأن ما تقدموا به من تبرعات للوقف تدخل في ملك الصندوق مع أنها ليست وقفاً بالذات؛ وللصندوق التصرف بالأموال وتوزيعها حسب الشروط المنصوص عليها في لوائحه.[357]

ويرى الباحث أن الشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة للصندوق الوقفي تتطلب قانوناً وجود "هيئة مستقلة" تشرف على الصندوق، بحيث لا يكون لها أي علاقة بهيئة المشتركين أو هيئة المساهمين (ملاّك الشركة)، وتفعيلاً لمراكز الأوقاف بالدول الإسلامية ينبغي أن تكون تبعية الهيئة التي تشرف على الصندوق الوقفي لمركز الوقف بالدولة، ووفقاً للوائح الوقف يمكن أن تعهد الهيئة الإشرافية إلى شركة التأمين التكافلي إدارة واستثمار أموال الصندوق، وبهذا تتحقق الاستقلالية الكاملة لصندوق الوقف.

وقد دعا الشيخ تقي العثماني إلى قيام التأمين التكافلي على أساس الوقف في ندوة البركة المنعقدة

356- يونس صوالحي وغالية بوهدرة. 2013. "إشكالات نماذج التأمين التكافلي وأثرها في الفائض التأميني- رؤية فقهية نقدية". مرجع سابق. ص 112، 113.

357- عدوية، رابعة. 2010. "المشاكل التي تواجه التأمين التعاوني". *مؤتمر التأمين التعاوني: أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه*. المنعقد بالجامعة الأردنية خلال الفترة من 26-28 ربيع الثاني 1431هـ، الموافق 11- 13 أبريل 2010م. ص 15، 16.

بجدّة لدراسة صيغ التأمين التكافلي حسب الأحكام الشرعية في عام 2005م، والذى أعاد تقديمه لمجمع الفقه الإسلامي الدولي في دورة مؤتمره العشرين المنعقدة بالجزائر؛ لمناقشة موضوع التأمين التعاوني: الأحكام والضوابط الشرعية في عام 2012م، وقد وضع مجموعة مبادئ لتطبيقه على أرض الواقع منها أن تمتع الصندوق بالشخصية المعنوية يتيح له تملك الأموال واستثمارها وتمليكها حسب اللوائح المنظمة لذلك، ويصبح المشتركون أعضاء بالصندوق الوقفي بمجرد تبرعهم إليه، وما يتبرعون به من مال يخرج من ملكهم ويدخل في ملك الصندوق الوقفي، وبما أن المال المتبرع به ليس وقفاً لذاته وإنما مملوك للوقف؛ فيترتب عليه امكانية استثمار تلك الأموال لصالح الصندوق، وتصرف عوائدها لدفع التعويضات وأغراض الوقف الأخرى، وما يحصل عليه المشتركون ليس عوضاً عما تبرعوا به، وإنما هو عطاء مستقل من صندوق الوقف لدخولهم في جملة الموقوف عليهم حسب شروط الوقف، فالتبرعات التي دخلت في ملك الوقف مشابهة لغلَّة الوقف فتصرف على الموقوف عليهم.[358]

وبعد دفع التعويضات وخصم المصروفات يتشكل الفائض التأميني، والذي يتم التصرف فيه حسب لوائح الصندوق، فيجوز الاحتفاظ به كاحتياطي لسد ما قد يحدث من عجز في الصندوق الوقفي، أو القيام بتوزيعه كاملاً أو جزء منه على المشتركين، وهو أمر تحدده الجهة الإشرافية على الصندوق بعد مراجعة تقرير الخبير الاكتواري.

ووضع الشيخ تقي العثماني تصور للتصرف بالفائض التأميني، وذلك بتقسيمه على ثلاثة أقسام: قسم يحتفظ به كاحتياطي، وقسم يوزع على المشتركين لبيان الفرق بينه وبين التأمين التجاري لعامة الناس، وقسم يصرف في وجوه الخير لإبراز الصفة الوقفية للصندوق كل سنة، وفي حال تصفية الصندوق

358- العثماني، محمد تقي. 2012. "تأصيل التأمين التكافلي على أساس الوقف والحاجة الداعية إليه". مرجع سابق. ص 10.

فإن المبالغ المتبقية بعد تسديد ما عليه من التزامات تصرف في وجوه الخير والاحسان. [359]

وبهذا يخلص الباحث إلى أن الاستقلال القانوني لصندوق التكافل يتحقق وفقاً لنموذج الوقف، وليس الالتزام بالتبرع، ومع هذا لم يخلو نموذج الوقف من النقد بالنسبة لمسألة الفائض التأميني، فيرى بعض المختصين أنه بالاستناد على نموذج الوقف تتحقق الاستقلالية القانونية لصندوق التكافل ،ولكن مع هذا لم يضع حلاً لمشكلة الفائض التأميني، ويمكن علاج ذلك بتطبيق نموذج الوديعة، ويقوم هذا النموذج المقترح على المبادئ التالية: [360]

1- إنشاء الشركة لصندوق الوديعة، وقبولها لأموال المشتركين "المودعين" ووضعها بالصندوق.

2- إنشاء صندوق آخر يسمى صندوق التبرع، على أن يقوم المودعون بتوكيل الشركة لإدارته بأجر من أجل دفع التعويضات.

3- يعطي المشتركون (المودعون) الإذن للشركة باستخدام صندوق الوديعة التي تصبح قرضًا للشركة بموجب هذا الإذن.

4- تبقى الأقساط المدفوعة لصندوق الوديعة من حق المودعين، ويمكنهم ترجيعها بعد خصم ما تم التنازل عنه من قِبلهم، وذلك بعد مدة من الزمن متفق عليها مع الشركة.

5- يمكن للشركة استثمار أموال الوديعة مع امكانية أخذها كامل الأرباح.

6- يجوز إلزام المشتركين بدفع ودائعهم على غرار الالتزام بالتبرع في نموذج الوكالة.

359- تجدر الإشارة إلى أن توزيع الفائض التأميني في شركة تكافل جنوب أفريقيا القائمة على نموذج الوقف يتم على النحو التالي: نسبة 75% توزع على المشتركين، ونسبة 10% تصرف في وجوه الخير، والباقي يحتفظ به كاحتياطي بالصندوق. راجع: العثماني، محمد تقي. 2012. "تأصيل التأمين التكافلي على أساس الوقف والحاجة الداعية إليه". مرجع سابق. ص 11، 12.

360- يونس صوالحي وغالية بوهدرة. 2013. "إشكالات نماذج التأمين التكافلي وأثرها في الفائض التأميني- رؤية فقهية نقدية". مرجع سابق. ص 120، 121.

7- تستفيد الشركة من استثمار الوديعة مع أخذ أجرة على الوديعة على خلاف بين العلماء في ذلك.

8- في حالة عجز الصندوق، تلتزم الشركة بمنح قرض دون فائدة يسترجع من الفوائض التأمينية لمستقبلية قبل توزيعها.

9- الفائض التأميني هو الفرق بين أقساط الوديعة والتعويضات، وهو يمثل أموال المودعين وحقهم الخالص، ولا يحق للشركة أخذ أي نسبة منه.

ووفقاً لهذه الأسس بحسب أنصار هذا المقترح تتكون الخصائص التالية: [361]

الخاصية الأولى: وجود علاقة تعاقدية مركبة.

وتجمع هذه الصورة العلاقات التعاقدية التالية:

أ- علاقة الشركة بحملة الوثائق: تقوم هذه العلاقة على عقد الوديعة الذي تضمن بموجبه الشركة كل أقساط التكافل.

ب- علاقة الشركة بصندوق الوديعة: وتقوم على أساس عقد الوديعة بأجر.

الخاصية الثانية: الضمان.

وبموجبه تكون يد الشركة يد ضمان، أي تصبح ملزمة برد قيمة الوديعة بمجرد طلبها، ومن خلال الإذن الممنوح لها من المشترك بالتصرف بمال الوديعة تتحول إلى قرض مضمون، وكذلك الأمر عند خلطها بمال الغير باستثناء إذا كان أمر الخلط من المودع حينها لا يلزم الضمان، وأيضاً تكون الشركة ضامنة إذا وجد شرط في العقد بتضمين يد الأمين، على ألاّ يكون شرط التضمين حيلة إلى قرض ربوي.

الخاصية الثالثة: حق المشترك في تملك قسط التأمين.

361- يونس صوالحي وغالية بوهدرة. 2013. "إشكالات نماذج التأمين التكافلي وأثرها في الفائض التأميني- رؤية فقهية نقدية". مرجع سابق. ص 121 – 123.

ويكتسب المشترك هذا الحق بموجب عقد الوديعة، ولا يسترجع المشترك وديعته إلاّ بعد خصم مبلغ التبرع وأجرة الايداع، وما تم التنازل عنه، ويجب تقييد ذلك في اللوائح والشروط المتفق عليها بينه وبين الشركة، ولا يسمى المبلغ المتبقي فائضا.

الخاصية الرابعة: التنازل من المشترك:

ويعني قيام المشترك بالتنازل كلياً أو جزئياً عن المبالغ المتبقية من قسط التأمين (الوديعة) ويجب النص على ذلك في وثيقة التكافل.

مع مراعاة عدم استرداد المشترك أكثر من مبلغ الوديعة حتى لا تؤول المعاملة إلى الربا.

الخاصية الخامسة: ملكية صندوق التبرع للفائض التأميني.

يكون الفائض التأميني ملكاً لصندوق التبرع، ولا يحق للمشترك الحصول عليه لأنه خرج من ملكه، ولا بد من تقنين الصفة القانونية للصندوق بحيث يمكن له أن يتمتع بذمة مالية مستقلة يستطيع من خلالها التمليك والتملك.[362]

الخاصية السادسة: الوديعة الثابتة.

وهي تلك الوديعة التي لا يستطيع المشترك سحبها إلاّ بعد مدة من الزمن وفق ما تنص عليه اللوائح، وذلك حتى تتمكن الشركة من الاستمرار في عملها على أكمل وجه.

الخاصية السابعة: القرض الحسن.

فالشركة وفقاً لنموذج الوديعة تلتزم بمنح قرض حسن لدعم صندوقي التبرع، والوديعة.

362- يونس صوالحي وغالية بوهدرة. 2013. "إشكالات نماذج التأمين التكافلي وأثرها في الفائض التأميني- رؤية فقهية نقدية". مرجع سابق. ص 122.

الخاصية الثامنة: التصفية.

عند تصفية الشركة يتم صرف صندوق التكافل في وجوه الخير.[363]

ويرى الباحث أن نموذج الوديعة يشوبه قصور من جانبين:

الجانب الأول: مسألة القرض الحسن.

حيث اعتبر النموذج القرض الحسن أمر الزامي على شركة التكافل تقديمه عند حصول عجز في صندوق الوديعة، وصندوق التبرع؛ وهو أمر يخالف المادة التاسعة من قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم 200 (6/21) بشأن الأحكام والضوابط الشرعية لأسس التأمين التعاوني، وكذلك ما جاء بالبند 8/10 من معيار التأمين الإسلامي الصادر عن أيوفي (AAOIFI) واللذان اعتبرتا مسألة سد العجز بالقرض الحسن أمر جوازي للشركة.[364]

الجانب الثاني: مسألة الفائض التأميني.

يفترض أن نموذج الوديعة أتى ليضع حلاً للفائض التأميني والتصرف فيه، ولكن بالنظر في المبادئ التي يقوم عليها نموذج الوديعة نجد تناقضاً بينها وبين الخصائص، فوفقاً للمبادئ يعتبر الفائض التأميني مال متبقي من أقساط الوديعة بعد دفع التعويضات، وهو يمثل أموال المودعين وحقهم الخالص، ولا يحق للشركة أخذ أي نسبة منه.

وقد جاء ضمن خصائص نموذج الوديعة ملكية الفائض التأميني لصندوق التبرع ولا يحق للمشترك

363- يونس صوالحي وغالية بوهدرة. 2013. "إشكالات نماذج التأمين التكافلي وأثرها في الفائض التأميني- رؤية فقهية نقدية". مرجع سابق. ص 121- 123.

364- القرار رقم 200 (6/21) الصادر عن مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي بشأن: "الأحكام والضوابط الشرعية لأسس التأمين التعاوني". 2013. الدورة الحاديه والعشرين. مرجع سابق. وكذلك: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. 2010 . *كتاب المعايير الشرعية، المعيار رقم (26) التأمين الإسلامي*. مرجع سابق. ص 367.

أخذه لأنه تبرع به وفقد ملكيته عليه، وبتقنين الصفة القانونية للصندوق يصبح من حقه التمليك والتملك لتمتعه بذمة مالية مستقلة.

فمادام الفائض التأميني حق خالص للمشتركين فإنه لا جدوى من استقلالية الصندوق وتمتعه بالذمة المالية المستقلة، وبذلك يصبح مثله مثل الالتزام بالتبرع الذي ثارت الاشكالات حوله في الأساس.

وبهذا يخلص الباحث إلى أن النموذج الأمثل والذي من شأن تطبيقه الخروج من الاشكالات التي أثيرت حول مسألة الرجوع في الهبة عند توزيع الفائض التأميني هو "نموذج الوقف"، المشار إليه آنفاً.

وهذا لا يعني أنه بديل عن الصيغ المعمول بها في العديد من شركات التكافل، وذلك استناداً على ما ورد بقرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي في دورة مؤتمره الثانية والعشرين بالكويت عام 2015م. [365]

365- القرار رقم 215 (11/22) الصادر عن مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي بشأن: "استكمال بحث قضايا التأمين التعاوني ودراستها". 2015. الدورة الثانية والعشرين. مرجع سابق.

وأخيراً .. يتناول الباحث المقارنة بين التطبيقين من حيث التشابه، والاختلاف.

الفرع الأول: أوجه التشابه بين تطبيقات التأمين التكافلي على السيارات في شركتي ليبيا للتأمين، والإخلاص للتكافل بماليزيا:

يتفق التأمين التكافلي على السيارات المطبق بفرع شركة ليبيا للتأمين في بعض الجوانب مع التكافل على السيارات المطبق بشركة الإخلاص للتكافل ،ويمكن إبراز هذه الجوانب فيما يلي :

أولاً: العلاقات العقدية المطبقة في المؤسستين.

يقدم فرع التأمين التكافلي بشركة ليبيا للتأمين خدماته إلى جمهور المشتركين على أساس "الالتزام بالتبرع"، وإن لم يرد نص صريح على ذلك في الوثيقة، ويمثل عقد التبرع العلاقة بين المشتركين والصندوق التكافلي، وبهذا ينشأ التزام تبادلي بين المشتركين لمواجهة الخطر المؤمَّن منه، فكل مشترك يعتبر متبرعاً ومتبرعاً له في الوقت ذاته. وتقوم العلاقة نفسها أي "الالتزام بالتبرع" بين المشتركين والصندوق التكافلي في شركة الإخلاص للتكافل بماليزيا، حيث يساهم المشتركين بأقساط تستلمها الشركة وتضعها بالصندوق التكافلي، وعند حدوث أي ضرر لسيارة المشترك أو الغير، يتم سداد التعويضات من صندوق المخاطر، فينشأ بموجب ذلك التزام تبادلي بين الصندوق وحملة الوثائق.

أما العلاقة بين المشتركين والشركة فتقوم على أساس "الوكالة بأجر" لإدارة صندوق التكافل في كلا المؤسستين، مع تقارب في النسبة المقتطعة كأجر وكالة، وتقتطع شركة ليبيا للتأمين نسبة 30 % من صافي الاشتراك، في حين تبلغ هذه النسبة 25 % من صافي الاشتراك في شركة الإخلاص للتكافل. [366]

366- راجع ما تقدم في الفصل الرابع، والفصل الخامس من البحث. ص 109، 148.

أما فيما يتعلق باستثمار أموال الصندوق التكافلي فتقوم على أساس "عقد المضاربة" نظير حصة شائعة من الربح قدارها 50% تقتطع لحساب فرع التأمين التكافلي بشركة ليبيا للتأمين، أما استثمار أموال الصندوق التكافلي بشركة الإخلاص للتكافل فتقوم على أساس " الوكالة بالاستثمار" دون تقاضي أي أجر مقابل ذلك، ويخصص الربح الناجم في حال وجوده لصندوق المخاطر.[367]

ثانياً: صور ومنتجات التكافل على السيارات المطبق في المؤسستين.

بالرغم من أن فرع التأمين التكافلي بشركة ليبيا للتأمين يقتصر على تقديم منتج واحد لتكافل السيارات وهو " التكافل الشامل"، في حين أن التأمين الإلزامي من المسؤولية المدنية اتجاه الطرف الثالث لا زال يقدم في اطار النموذج التجاري التقليدي؛ إلاّ أن هناك تشابه إلى حد كبير مع صور ومنتجات التأمين التكافلي على السيارات بشركة الإخلاص للتكافل، والذي يشمل نوعين من تكافل السيارات، وهما: التكافل الشامل للسيارات، و تكافل المسؤولية اتجاه الطرف الثالث.

فبالتدقيق في بنود وثيقة تكافل المؤسستين نجد توافق كبير من حيث تغطية قيمة الأضرار الناجمة عن هلاك أو تلف سيارة المشترك بسبب التصادم و الانقلاب أو الانفجار أو نتيجة الحريق أو السرقة، وأيضاً عمليات النقل بما فيها الشحن والتفريغ، و للشركة الخيار في أن يدفع قيمة الهلاك أو التلف نقداً أو أن يقوم بإصلاح السيارة أو أي جزء منها، وتقوم الشركة بنقل سيارة المشترك المعطلة ،وسحبها مجاناً إلى أقرب ورشة تصليح.

هذا بالإضافة إلى تعويض المشترك عن كافة المبالغ والنفقات الملتزم بدفعها قانوناً؛ بما في ذلك

367- صالح أحمد عقوب. رئيس مكتب التأمين التكافلي بشركة ليبيا للتأمين فرع مصراته. 22 ديسمبر 2015. مقر فرع التأمين التكافلي بشركة ليبيا للتأمين بمصراته. *كيفية استثمار أموال الصندوق التكافلي بفرع التأمين التكافلي بشركة ليبيا للتأمين*. (مقابلة شخصية). وكذلك: وان جميزان وان درامن. رئيس قسم الشريعة في شركة الإخلاص للتكافل. 2أغسطس2016م. مقر شركة الإخلاص للتكافل بالعاصمة كوالالمبور. *كيفية استثمار أموال الصندوق التكافلي بشركة الإخلاص للتكافل بماليزيا*. (مقابلة شخصية).

المصاريف القضائية والأتعاب، فوفقاً لقواعد المسؤولية المدنية تغطي وثيقة تكافل السيارات في كلا المؤسستين حالة الوفاة، أو إصابة أي شخص بسبب الحادث، وكذلك التلف الذي يصيب الأشياء ما عدا المملوك منها للمشترك ولأي فرد من أفراد أسرته، وفي حالة وفاة الطرف المتضرر تدفع الشركة مبلغ التعويض للورثة، أو ممثله القانوني.

وفيما يتعلق بتحديد سقف للمسؤولية في المؤسستين فنجد أن شركة الإخلاص للتكافل وضعت سقفاً لمسؤوليتها بمبلغ "ثلاثة ملايين رنغيت ماليزي للحادث الواحد" بالنسبة للضرر الحاصل للممتلكات نتيجة وقوع حادث ناجم عن استعمال مركبة المشترك بنفسه أو بواسطة السائق التابع له.

أما فرع التأمين التكافلي بشركة ليبيا للتأمين فقد حدد سقف للمسؤولية في حالة الوفاة أو الإصابة الجسدية بمبلغ "ألف دينار للشخص الواحد، وألفي دينار للحادث الواحد"، أما بالنسبة للضرر الحاصل للأشياء والممتلكات عدا المملوك منها للمشترك أو أفراد أسرته؛ فسقف المسؤولية تحدد بمبلغ" خمسون ألف دينار ليبي" للحادث الواحد. هذا إضافة إلى التوافق الكبير في الاستثناءات والشروط العامة المطبقة بوثيقة تكافل السيارات بالمؤسستين المشار إليهما. وفيما يتعلق بانسحاب المشترك فقد اعطت كلا المؤسستين الحرية للمشترك في الانسحاب من برنامج تكافل السيارات في أي وقت بعد اخطاره للشركة كتابياً، وترجع له الشركة نسبة من الأقساط المتبقية بحسب لوائحها، هذا بالإضافة إلى اتفاقهما في منح المشترك امتيازات في حالة عدم وجود مطالبات طيلة مدة سريان الوثيقة، وتتمثل في تخفيضات عند تجديد الوثيقة تصل إلى 33 % في شركة ليبيا للتأمين، في حين تصل هذه التخفيضات إلى 55 % فصاعداً في شركة الإخلاص للتكافل بماليزيا. [368]

368- راجع ما تقدم في الفصل الرابع، والفصل الخامس من البحث. ص 122، 160، 161.

أما ما يتعلق بمسألة فض النزاع الحاصل بشأن بنود الوثيقة أو قيمة التعويض فإنه يتم اللجوء للتحكيم، كما يمكن للمتضرر في ماليزيا اللجوء إلى مكتب الوساطة المالية (FMB)، ويظل القضاء مكفول للجميع للمطالبة بالحقوق، وذلك برفع دعوى قضائية أمام الدائرة المختصة بنظر النزاع.

ثالثاً: وجود هيئة للرقابة الشرعية بكلا المؤسستين.

تعتبر الرقابة الشرعية من أبرز ما يميز شركات التكافل لما لها من دور في ضبط أعمال وممارسات المؤسسة، وتشرف على نشاط التأمين التكافلي بشركة ليبيا للتأمين لجنة مستقلة للرقابة الشرعية تتكون من ثلاثة أعضاء، وتكون مدة العضوية بالهيئة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، ويشترط ألاّ يجمع العضو بين أكثر من عضويتين في هيئات الرقابة الشرعية بشركات التكافل، وتخضع لإشراف اللجنة العليا للفتوى والرقابة الشرعية، وتكون مهام هيئة الرقابة الشرعية مراجعة العقود ومنتجات التكافل لضمان توافقها مع الأحكام الشرعية، وتكون قراراتها ملزمة لإدارة فرع التأمين التكافلي بالشركة. [369]

وتسمى في شركة الإخلاص للتكافل بلجنة الشريعة ،وتتكون من رئيس و ستة أعضاء لهم دراية وخبرة بالعلوم الشرعية والقانونية والمعاملات المالية الإسلامية، وتكون مدة العضوية ثلاث سنوات قابلة للتجديد، ووفقاً لتعليمات البنك المركزي الماليزي لا يمكن لعضو لجنة الشريعة العمل في أكثر من شركة تكافل، وتخضع في أعمالها لرقابة المجلس الاستشاري الشرعي بالبنك المركزي الماليزي، ولهذه اللجنة دور بارز في تقديم النصائح والإرشادات لجميع المتعاملين مع الشركة والعاملين بها، كما تقوم اللجنة الشرعية بمراقبة ومتابعة جميع الأعمال والمنتجات التي تقدمها الشركة، إضافة إلى الإشراف على عمليات

369- علي عمر كعوان. مدير مكتب التأمين التكافلي بشركة ليبيا للتأمين فرع مصراته. 10 أغسطس 2015. مقر فرع شركة ليبيا للتأمين بمصراته. *هيئة الرقابة الشرعية بفرع التأمين التكافلي في شركة ليبيا للتأمين*. (مقابلة شخصية). وكذلك: أنظر موقع شركة الإخلاص:
n . a . 6 May 2016 . "Shariah Committee" . *Website (Takaful Ikhlas Company)*:
< http://www.mnrb.com.my/about-us/shariah-committee >

الاستثمار؛ وتحديد القنوات التي تتعامل معها الشركة لاستثمار أموالها.

رابعاً: دعم صندوق المخاطر بالقرض الحسن في كلا المؤسستين.

تعتبر الملاءة المالية للصندوق التكافلي من المتطلبات القانونية لقيام شركات التكافل، حيث إن عدم كفاية صندوق المخاطر لدفع التعويضات ينذر بعدم وجود إدارة رشيدة للصندوق، وقد فرض القانون في كلا المؤسستين ضرورة قيام الشركة بمنح قرض حسن للصندوق، على أن تقوم باسترجاعه على فترات متعاقبة من الفوائض المتحققة في المستقل، وإن كان في مسألة الالزام تضارب مع الضوابط الشرعية التي أقرتها الهيئات والمجامع الفقهية.[370]

الفرع الثاني: أوجه الاختلاف بين تطبيقات التأمين التكافلي على السيارات في شركتي ليبيا للتأمين، والإخلاص للتكافل بماليزيا:.

تبرز أوجه الاختلاف بين التطبيقين في المؤسستين موضوع الدراسة في الآتي:

أولاً: الفائض التأميني وكيفية توزيعه والتصرف فيه.

بتفعيل الشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة قانوناً لصندوق التكافل؛ تنحل مشكلة الفائض التأميني والتصرف فيه، لأنه بذلك يصبح ملكاً للصندوق يتصرف فيه حسب اللوائح، وقد تبين للباحث من خلال التطبيقين انعدام الشخصية القانونية للصندوق بكلا المؤسستين، مما ترتب عليه وجود اختلاف بين المؤسستين في مسألة توزيع الفائض التأميني.

الفائض التأميني يتولد بصندوق المخاطر بعد دفع التعويضات المستحقة، وخصم قيمة النفقات، ويعتبر حق خالص للمشتركين في المؤسستين، فبعد اقتطاع جزء من الفائض لمصلحة صندوق

370- راجع ما تقدم في الفصل الرابع، والفصل الخامس من البحث. ص 111، 151.

الاحتياطيات يوزع الصافي منه على المشتركين في نهاية السنة المالية؛ وفقاً لما تنص عليه اللوائح بفرع شركة ليبيا للتأمين، سواء تحصل المشترك على تعويض أم لا، ولا تستحق الشركة أي نسبة من الفائض.

أما في شركة الإخلاص للتكافل فالأمر مختلف، فبمجرد تولد الفائض التأميني تقوم الشركة بإيداع جزء منه بصندوق المخاطر لدعم الصندوق مالياً، والباقي وهو صافي الفائض يوزع على المشتركين الذين لم يتحصلوا على تعويض طوال مدة سريان الوثيقة، وذلك وفقاً لتعليمات لجنة الشريعة بالشركة، وفي مقابل الإدارة الرشيدة لصندوق التكافل أجاز البنك المركزي الماليزي لشركات التكافل بماليزيا اقتطاع نسبة منه تصل إلى 50 % كمكافأة أو حافز حسن الأداء.

ثانياً: طريقة استثمار أموال التكافل بالمؤسستين.

تعمل كلا المؤسستين على استثمار أموال الصندوق التكافلي ولكن بطريقة مختلفة، حيث يقوم فرع شركة ليبيا للتأمين باستثمار اشتراكات حملة الوثائق بما يتفق والضوابط الشرعية استناداً على "عقد المضاربة" نظير حصة شائعة قدرها 50% من العوائد المتحققة، ويقوم بتوزيع العوائد الصافية على مجموعة المشتركين حسب بنود الوثيقة، ولكن لم يتحقق ذلك عملياً خلال السنوات الماضية. [371]

أما شركة الإخلاص للتكافل فتعمل على استثمار الرصيد المتبقي بصندوق المخاطر بموجب التفويض الممنوح لها من قِبل المشتركين بما يتفق والضوابط الشرعية استناداً على "عقد الوكالة بالاستثمار" دون تقاضي أي أجر مقابل ذلك، وتخصص عوائد الاستثمار الناجمة إن وجدت لصندوق المخاطر. [372]

وبهذا لا نجد صندوق خاص للاستثمار بشركة الإخلاص للتكافل على عكس ما تقرر العمل به في

371- عبدالرحمن محمد قصيعة. رئيس قسم الاكتتاب بشركة ليبيا للتأمين، فرع التأمين التكافلي طرابلس. 1 أغسطس 2017. مقر فرع التأمين التكافلي بشركة ليبيا للتأمين بطرابلس. *استثمار فرع التأمين التكافلي بالشركة لأموال المشتركين*. (مقابلة شخصية).

372- وان جميزان وان درامن. رئيس قسم الشريعة في شركة الإخلاص للتكافل. 2 أغسطس2016م. مقر شركة الإخلاص للتكافل بالعاصمة كوالالمبور. *استثمار أموال صندوق التكافل بشركة الإخلاص للتكافل*. (مقابلة شخصية).

فرع التأمين التكافلي بشركة ليبيا للتأمين، ولعل السبب يرجع إلى المبادي الارشادية للتأمين التكافلي التي أقرها مجلس الخدمات المالية الإسلامية؛ وتحديداً المعيار رقم (8): والذي اعتبر استثمار أموال الصندوق التكافلي في برنامج التكافل العام مسألة ثانوية، ومع ذلك يمكن أن تكون ذات جدوى لدعم الصندوق من أجل قدرته على السداد خاصة في حالة المخاطر المحوّلة. [373]

وبناءً عليه فإن عدم وجود صندوق خاص بالاستثمار مستقل عن صندوق المخاطر يشكل مخالفة للمبادئ التي أقرها مجلس الخدمات المالية الاسلامية، وتحديداً المعيار رقم (14) بشأن إدارة المخاطر لشركات التكافل. [374]

373- مجلس الخدمات المالية الإسلامية. 2009. "المبادئ الإرشادية لضوابط التأمين التكافلي". ص 10. *موقع مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) على شبكة الانترنت*: <http://www.ifsb.org/ar_published.php>. تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2016/11/2م.

374- مجلس الخدمات المالية الإسلامية. 2013. "معيار إدارة المخاطر لشركات التكافل". المرجع السابق نفسه. ص 8.

خلاصة الفصل الخامس

يتضمن هذا الفصل الجانب التطبيقي للتأمين التكافلي على السيارات بشركة الإخلاص للتكافل بماليزيا، حيث استندت صناعة التكافل في ماليزيا على أطر قانونية صلبة احتواها قانون التكافل لعام 1984، ومن بعده قانون الخدمات المالية الإسلامية 2013، وتقدم شركة الإخلاص للتكافل خدماتها ضمن نوعين رئيسيين هما: التكافل العام والتكافل العائلي، ويدخل تكافل السيارات ضمن قسم التكافل العام بالشركة، وتدير عمليات تأمين السيارات على أساس تكافلي ينبني على علاقة تعاقدية مركبة تتمثل في "عقد التبرع، وعقد الوكالة، وعقد الوكالة بالاستثمار" ومن خلالها تقوم الشركة بإدارة الصندوق التكافلي واستثمار أمواله نيابة عن المشتركين، وتقدم الشركة نوعان من تكافل السيارات هما: التكافل الشامل للسيارات، وتكافل المسؤولية المدنية اتجاه الطرف الثالث، ونظراً لعدم وجود شخصية اعتبارية للصندوق التكافلي، وذلك لتبني الفرع عقد التبرع في علاقة المشتركين بالصندوق التكافلي، مما يترتب عنه عدم استقلالية الصندوق، ويترك التصرف في أموال المشتركين للوائح الشركة، فتدير الشركة أموال الصندوق بناءً على عقد الوكالة، وتستثمر أمواله بموجب عقد الوكالة بالاستثمار دون تقاضي أي أجر مقابل ذلك، وفي حال وجود فائض تأميني تقوم الشركة بتوزيعه وفقاً لما تقرره لوائح الشركة مع أحقيتها في اقتطاع نسبة منه قد تصل إلى 50% بناءً على توجيهات البنك المركزي الماليزي، وبهذا يخلص الباحث إلى جواز التطبيقات العملية للتأمين التكافلي على السيارات بشركة الإخلاص للتكافل، باستثناء مسألتين هما: اقتطاع الشركة لنسبة من الفائض التأميني، والإلزام بالقرض الحسن لدعم صندوق المخاطر، وذلك لما يثيره من مشاكل فقهية بينتها قرارات المجامع الفقهية، وللخروج من هذه الاشكالات الفقهية، توصل الباحث إلى أن نموذج الوقف يحقق نوع من الاستقلالية والشخصية الاعتبارية للصندوق التكافلي، والتي تمكنه من التمليك والتملّك.